

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون

## الجلسة ٥

الاثنين، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

## البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

## تنظيم الدورة

السيد ياماسوم (تشاد) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب لكم عن أسف الرئيس ديبي الشديد لعدم تمكنه من الحضور إلى نيويورك. وأضم صوتي إلى أصوات من سبقوني بالكلام، مهنئاً الأمين العام، السيد كوفي عنان، على اتخاذ مبادرة قيّمة بتنظيم هذه الدورة الاستثنائية عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتأتي هذه الدورة الرفيعة المستوى في أعقاب مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في أبوجا في ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وتعيد تأكيد الإدراك الجماعي للمجتمع الدولي وعزمه على مواجهة التحديات الكبرى غير المسبوقة التي تواجه البشرية، وعلى إيجاد رد عملي وشامل يتناسب وضخامة التحديات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى تغيير طراً على رئاسة المائدة المستديرة ٣ وبالتالي على عضوية المكتب. فقد أُبلغت أن معالي السيد عبد الملك قاصي، وزير الصحة في باكستان، سوف يرأس المائدة المستديرة بدلا من معالي الأونرابل داتو سيري سليمان محمد، نائب وزير الصحة في ماليزيا، وتعديل عضوية المكتب للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين تبعا لذلك.

## البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من جميع جوانبها

وأتوجه بالشكر الخالص إلى كثير من رؤساء الدول والحكومات وإلى وفودهم الذين حضروا إلى هنا حتى يتسنى لنا العمل معا لتحقيق أهداف هذه الدورة الخاصة، التي تشمل إلهام قادة العالم وحثهم على العمل، وتكثيف العمل الدولي، وفوق كل هذا تعبئة الموارد اللازمة للتغلب على

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد ناغوم ياماسوم، رئيس وزراء جمهورية تشاد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أعضاء وفدنا؛ ومنذ أكثر من ثلاثة أعوام شاركت في مكافحة الإيدز بنشاط شبكة ضمت نساء ووزراء وبرلمانيين، ومن أعضائها أيضا عدد من أعضاء وفدنا؛ والتزام تشاد منذ عام ٢٠٠٠ بتوفير العقاقير المضادة لعودة الفيروس؛ ومبادرة هذا العام من بلدان حوض بحيرة تشاد للاستجابة للحركات السكانية في مواجهة العدوى، وفي سياقها انضم بلدي هذا الشهر إلى مبادرة بلدان أهار الكونغو وأوبانغي وشاري؛ وقيامنا بالأعمال التحضيرية للمشاركة الرفيعة المستوى في هذه الدورة الاستثنائية؛ وتركيزنا على مكافحة الإيدز في سياق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأنا مقتنع بأن تشاد ستؤكد في استراتيجيتها على النتائج والتوصيات التي تعتمد في هذه الدورة.

أما عن الهدف الثاني وهو تكثيف العمل الدولي فنحن نعلم بعد ٢٠ عاما أن فيروس نقص المناعة البشرية لا يعرف حدودا، وأنه يستفيد بسهولة من وسائل الاتصال في القرنين العشرين والحادي والعشرين. ولا شيء غير العمل المتضافر يستطيع على الأقل أن يوقفه عند حده إن لم يقضَ عليه. ولذا فمن المحتم أن يعزز العمل الدولي. فالمشكلة العالمية تتطلب استجابة عالمية. وهذا هو النهج المتبع في مبادرة بلدان حوض بحيرة تشاد؛ ولكي تكون لهذه المبادرة فعاليتها فهي تتطلب دعم المجتمع الدولي، وهذا الدعم ليس معدوما البتة. ونحن نذكر من بين شركائنا التقليديين برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز - الذي أعرب عن تحياتنا لمديره التنفيذي، السيد بيتر بيو - والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة كير الفرنسية، والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية؛ وأشيد أيضا بالمبادرات الأخيرة للشركاء الثنائيين كجمهورية الصين في تايوان. وهناك مبادرات أخرى قيد الإنجاز كما تتنامى الشراكة الدولية. ولكن تبقى أمامنا مهام أساسية تنتظر الإنجاز.

وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتلك الأهداف طموحة بلا شك ولكن من الممكن تحقيقها.

إن حضور الكثيرين من رؤساء الدول والحكومات هنا لا يدل على مستوى الوعي الرفيع بضخامة المشكلة فحسب، بل وقبل كل شيء على عزم لا لبس فيه على مواجهة تلك المشكلة معا ونقول لشعوبنا إن المكافحة لم تعد مسألة قاصرة على الخبراء. فعلى مدى الأعوام القليلة الماضية دلت التجربة في هذه الحملة على أن آفاق النجاح تتحسن عندما تستند الدعوة، على أعلى مستوى، إلى نظم تخضع للسلطة المباشرة لرؤساء الدول والحكومات. وإنني لعلى يقين من أننا عندما نعود إلى بلداننا ستعود مشاركتنا النشيطة في هذه الدورة الاستثنائية القادة الكبار إلى السيطرة على تلك النظم كي تلهم رؤوسهم باتخاذ الإجراءات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد خودابوكس (سورينام).

وبلدي بالذات سوف يزيد من المكافحة النشطة التي نلتزم بها منذ عام ١٩٨٦، حين اكتشفت هذه المشكلة في أراضينا. والمعلم الأساسي في الطريق الطويل الذي نسلكه يشمل: إنشاءنا في عام ١٩٨٨ برنامجا وطنيا لمكافحة الإيدز، وهيئات تابعة مثل المجلس الوطني لمكافحة الإيدز واللجنة الفنية لمكافحة الإيدز؛ وإقامتنا في عام ١٩٨٩ حلقة عمل بتوافق الآراء لمكافحة الإيدز؛ ووضعنا خطة متوسطة الأجل لمكافحة الإيدز للفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩؛ وإرساءنا مفهوم وزارات الاتصال؛ وإقامتنا مشروعنا السكاني لمكافحة الإيدز؛ وإعادةنا في عام ١٩٩٧ هيكل البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز؛ والتزامنا في عام ١٩٩٨ بعملية للتخطيط الاستراتيجي؛ وإنشاءنا في عام ١٩٩٩ شبكة للبرلمانيين من أجل السكان والتنمية ملتزمة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن بين أعضائها بعض

طاقاتنا ومواردنا وقوتنا سوف نتصر في هذه الحرب من أجل شعوبنا ولخير بلدانا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية

الآن لبيان دولة السيد بيتر مافاني موسونغ، رئيس وزراء جمهورية الكاميرون.

**السيد موسغوي** (الكاميرون) (تكلم بالانكليزية):

إنه لمن دواعي شرفي العظيم أن أمثل السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، في هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وكما تعلم الجمعية، يشكل وباء الفيروس/الإيدز بحسامته اليوم أكبر تهديد للجنس البشري. فهو من أضخم التحديات التي يواجهها الذكاء البشري، حيث أنه قد قاوم أي حل رغم مرور ٢٠ عاما من الأبحاث المتعمقة. ونظرا لهذه الحالة، فقد أصبح من المحتم على المجتمع الدولي أن يعبئ جهوده لكي يقطع التزامات ملموسة بالقضاء على هذه الكارثة.

وأفريقيا أكثر القارات تضررا، إذ تضم ٢٥ مليون نسمة من الـ ٣٧ مليونا الذين أصيبوا بهذا المرض حتى الآن في جميع أنحاء العالم. ولم يعد الإيدز الآن مجرد مشكلة صحية عامة. لقد أصبح مشكلة حقيقية بالنسبة للتنمية، لا يغذيها الفقر فحسب، بل يجعلها تتفاقم وتهدد بظمر القارة في البؤس واليأس المطلق. وبالتالي، فقد حان وقت العمل بسرعة وبفعالية على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية. والكاميرون، مثلها مثل غيرها من البلدان الأفريقية العديدة جنوب الصحراء الكبرى تتضرر بشدة من وباء الإيدز، حيث أن لديها ما يقرب من مليون مصاب. وقد دفعت خطورة الحالة حكومة الكاميرون إلى رسم واعتماد خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الفيروس/الإيدز. وتشارك في هذه الخطة جميع قطاعات الأنشطة وتدعمها خطة للاتصالات

ولا بد أن تكون هذه الدورة الفريدة بمثابة زخم لعمل كبير وملمس. ويجب أن يشمل هذا العمل خصوصا على عناصر توفر التسهيلات بحيث تستطيع البلدان، كبليدي مثلا، عن طريقها أن تحظى بالحصول على الجمع بين العلاجات ومضادات عودة الفيروسات بأسعار يمكن تسديدها. وأمام التهديد الذي يشمل العالم لا بد أن يخضع السعي من أجل الكسب لمنطق التضامن. ولا نقول هذا بدافع أخلاقي، فما هو سوى تأكيد على واقع لمشكلة وفداحتها.

وهذا ينقلني إلى الهدف الثالث: أي الموارد، وهو لب الحرب التي يجب أن نشنها على هذه الجائحة. فالواقع أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية مشكلة إنمائية شائكة، تحبط وتثير مسألة مستقبل الأمم ذاته. وتأثير الإيدز أحد أسباب الفقر الذي يزيد بدوره من انتشار الوباء. وهذه حلقة مفرغة فعلا لا يمكن كسرها إلا بإذكاء الوعي وزيادة تعبئة الموارد.

ومنذ بداية انتشار هذا الوباء يبذل العالم جهودا كثيرة وينفق الأموال الطائلة في مكافحة هذا البلاء. ولكن علينا أن نعترف بأن الطريق في ظل هذه المشكلة التي تتعلق بالصحة العامة والأمن والتنمية، لا يزال طويلا؛ وعلينا أن نبذل المزيد من التضحيات ونكرس المزيد من الموارد للوقاية وللوصول إلى العقاقير والبحوث. فالبحوث والوقاية، كما أشير هنا، لا ينفصلان: إذ هما في الواقع متكاملان.

والاقتراح الذي قدمه الأمين العام مؤخرا في مؤتمر قمة أبوجا، بإنشاء صندوق عالمي خاص للإيدز وسائر الأمراض المعدية، يساعدنا في بلوغ أهداف هذه الدورة الاستثنائية، وبلدي يؤيده بالتأكيد تأييدا صادقا. وعلى هذه الدورة الاستثنائية أن تكون بداية إعلان حقيقي للحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأنا واثق أننا بتجميع

أبو جحا وترحب، مع الأمل، بإنشاء صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحيي هنا الآن جميع البلدان التي سبق أن أعلنت عن إسهامها في هذا الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الكاميرون إلى تخفيض أسعار الأدوية تخفيضاً كبيراً، وبخاصة للأدوية المضادة لارتداد الفيروسات.

وفي هذا الصدد، من الضروري، ضمن جملة أمور، اعتماد تفسير إيجابي للحقوق الملكية الفكرية في اتفاق الجوانب المتعلقة بالتجارة. وبهذه الطريقة فإن الكاميرون وأفريقيا وبقية بلدان العالم ستدكي مع الأمل من جديد في مواجهة تحدي الفيروس/الإيدز، وهو تحدٍ يجب التغلب عليه بحسم إذا كان للعالم أن يتطور في وئام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدي به فخامة الرايت أونرابل جستين مالويزي، نائب رئيس جمهورية ملاوي.

**السيد مالويزي** (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة في جميع أنحاء العالم، إلا أن أكبر تهديد تشكله هو ما تواجهه التنمية في منطقة الجنوب الأفريقي. وهذا الوباء يقوض مستقبلنا ومستقبل أطفالنا. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز طارئ يتطلب استجابة فورية من جميع زعماء العالم.

ونحن في ملاوي ندرك أن الالتزام السياسي على مستوى عالٍ أمر هام بالنسبة لمكافحة الفيروس/الإيدز. وتدل تجربتنا على أهمية الزعامة السياسية القوية وكيف يمكن استخدام توافق الرأي الوطني العريض القاعدة في عملية تخطيط استراتيجي. وقد كان لرئيسنا، السيد باكيلى مولوزي، أثر فعال في التغلب على الصمت المحيط بالفيروس/الإيدز وفي التأكيد على اتخاذ نهج متعدد القطاعات لتنسيق الاستجابة الوطنية.

والتعبئة الاجتماعية تستهدف جماعات متنوعة. وهذا البرنامج، الذي كان لي شرف الشروع فيه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ باسم السيد بول بيا، رئيس الجمهورية، بدأ العمل به على الفور، مما يشهد على التزام أعلى سلطات الدولة بالحزم في مكافحة الفيروس/الإيدز.

وخطوة الطوارئ، التي رسمناها والتي تنفذ حالياً، تتضمن أنشطة متنوعة، أهمها حملات الإعلام والتعبئة الاجتماعية والوقاية، والفحص الطوعي، ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، ودعم وإدارة المرضى، وأنشطة البحوث المتنوعة التي تهدف إلى تدعيم الاستجابة المحلية والمتعددة القطاعات في المناطق الحضرية والريفية.

ويتلقى هذا البرنامج، ضمن جملة أمور، دعماً تقنياً ومالياً من منظومة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بالفيروس/الإيدز وقرض بمبلغ ٥٠ مليون دولار من وكالة التنمية الدولية بموجب برنامجها للإيدز في مختلف البلدان. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر، باسم رئيس جمهورية الكاميرون، المجتمع الدولي على هذا الدعم الذي نقدره عظيم التقدير، والذي يستكمل الموارد التي خصصناها بأنفسنا لمكافحة الفيروس/الإيدز في الكاميرون. وفضلاً عن ذلك، فإن الموارد التي أسفر عنها إلغاء الديون - في إطار المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - قد خصصت، على سبيل الأولوية، لهذه المكافحة.

وتشعر جمهورية الكاميرون بنفس القلق الذي تشعر به البلدان النامية الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى زيادة الأرصدة والوسائل اللازمة لمكافحة الفيروس/الإيدز، فضلاً عن تعزيز حصول الفقراء على الرعاية الصحية والأدوية. وبالنسبة لهاتين القضيتين، تؤيد الكاميرون إعلان

الحصول على المعرفة ذات الصلة، وتحويلها إلى تغير سلوكي. ولا بد من إيلاء أولوية مطلقة لتعليم البنات في هذا الصدد.

ومعالجة أوجه التباين بين الجنسين هي أيضا استراتيجية لخفض معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. والنساء هن أكثر الفئات تعرضا بسبب انخفاض مستوى العمالة بينهن ومركزهن الأمني، فضلا عن انخفاض دخلهن. ولذلك، يعد تمكين المرأة في المجالين الاقتصادي والتعليمي عاملا رئيسيا في الحد من انتشار الوباء. وفي هذه المعادلة، يصبح تغيير سلوك الرجال الجنسي مكونا هاما أيضا في الكفاح لمنع انتشار الوباء.

لقد طورنا في ملاوي برنامجا شاملا للرعاية يشمل الإرشاد والفحص طوعا، والدعم النفسي والرعاية بالمسكنات، والرعاية في المنازل، والوقاية والعلاج من عدوى الأمراض الانتقالية والأمراض الناجمة عن الاتصال الجنسي، والدعم التغذوي. والعنصر الختامي لتعزيز الرعاية هو زيادة إمكانية الحصول على عقاقير مضادة للفيروس. فهذه العقاقير تقلل من الفيروسات وتسهم من ثم في منع انتقالها وتزداد رغبة الناس في إجراء الفحوص طوعا والكشف عن حالتهم فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية إذا توفرت إمكانية الحصول على العلاج. وتعزيز إمكانية الحصول على عقاقير مضادات للفيروس يحمل في طياته إمكانية الحد من معدل انتقال المرض من الأمهات إلى الأطفال. وطورت ملاوي أيضا خطة شاملة للعلاج بمضادات الفيروس. وسوف ينفذ البرنامج على مراحل صممت بدقة في فترة مدتها من خمس إلى سبع سنوات.

وتتحمل البلدان الأفريقية نوعين من الأعباء الرئيسية، فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والدين الخارجي. وعبء الدين الذي يبلغ ٢٢٧ بليون دولار، ما يزال يشكل عقبة كأداء تعوق قدرة

وقد بدأنا نأخذ بنهج يهتم بأساليب التعبئة الاجتماعية، بغية إشراك المؤسسات على صعيد المجتمعات المحلية. وهذا يتضمنه إطارنا الاستراتيجي للفيروس/الإيدز، الذي يتيح تحليلا واسع النطاق لنواحي القوة الموجودة وللفرص المتاحة، بغية الاستجابة على نحو مكثف للقضاء على الفيروس/الإيدز ولتوفير الرعاية للمصابين به. ويتضمن هذا الإطار أيضا أهداف كل عنصر من العناصر الرئيسية في الاستجابة الوطنية. فيتضمن المبادئ التوجيهية والأهداف العريضة لكل عنصر والتقدير المفضلة للميزانية، علاوة على الإرشاد فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الإطار التنفيذي. والبرنامج في ملاوي برنامج جامع يتضمن شراكة حقيقية بين الأفراد المصابين بالفيروس/الإيدز والحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدينية.

ويكمن أمل أفريقيا في الشباب غير المصاب بالفيروس، وتبلغ نسبته أكثر من ٥٠ في المائة من السكان في جميع أنحاء أفريقيا. ولهذا سيعتمد نجاح برامجنا الوطنية على الاحتفاظ بالشباب غير المصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. وهذا أضخم تحد يواجهه الزعماء في جميع أنحاء العالم، وهو يتطلب طاقتنا الجماعية.

وتمكين الشباب عن طريق تزويدهم بالمعلومات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يساعد في تقليل انتقال المرض لأن أصوات الشباب هي أكثر الأصوات فعالية في تعزيز السلوك الجنسي بطريقة مسؤولة فيما بينهم. ولهذا السبب دأبت ملاوي على إشراك الشباب أنفسهم في الدعوة إلى التغيير.

وتشكل إتاحة إمكانية الحصول على التعليم على نطاق واسع استراتيجية رئيسية في إبعاد الشباب عن فيروس نقص المناعة البشرية. فالتعليم يؤهل الشباب ويمكنهم من

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غريغور أوبالا، وزير الصحة في بولندا.

**السيد أوبالا** (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود باديء ذي بدء أن أعرب، باسم الوفد البولندي، عن ارتياحنا لرؤيتكم، يا سيدي، رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لقضية فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

واسمحوا لي أن أعرب عن احترامي وتقديري للأمين العام. وأود، بصفتي رئيسا للوفد البولندي، ووزيرا للصحة في الوقت نفسه، أن أثنى عليه وعلى الجمعية العامة لالتزامهما بمكافحة هذا الوباء العالمي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، حسبما عبّر عن ذلك الأمين العام في بيانه الذي أدلى به أمام الدورة الرابعة والخمسين لجمعية الصحة العالمية، وحسبما يتمثل في هذه الدورة الاستثنائية.

إننا نجتمع هنا في وقت خاص جدا. لقد نشر أول تقرير عن خمس حالات التهاب رئوي بين شبان كانوا أصحاء فيما سبق، كسلسلة حالات صغيرة، قبل ٢٠ سنة، في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨١. ودخلنا الألفية الجديدة الآن وما زال العالم يواجه تحديا يتمثل في علاج ووباء متلازمة نقص المناعة المكتسب. وهناك تناقض كبير بين التقديرات والمعدلات الحقيقية لزيادة انتشار العدوى.

ونعرّف الوباء في الوقت الحاضر بأنه أزمة عالمية لمتلازمة نقص المناعة البشرية. ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أخذ في التفاقم، ليس في أفريقيا فحسب بل أيضا في أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه، هناك زيادة كبيرة جدا في العدوى بالمرض في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. ومن المحتمل أن يزيد انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية

أفريقيا على معالجة قضايا أخرى، وتحول دون استخدام القطع الأجنبي النادر في مكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومع أننا نرحب ترحيبا حارا بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أنها لا تكفي لتلبية الاحتياجات العاجلة لتوسيع نطاق الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية الأساسية وللوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والرعاية حيال هذا المرض. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يتسم بالجدية فيما يتصل بتعزيز حقوق الإنسان والتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب العالمي، يصبح إلغاء الدين مسألة حتمية من الناحية الأدبية.

ويشكل ووباء الفيروس/الإيدز خطرا من أشد الأخطار التي تواجه أسرتنا الإنسانية. ويوجد حاليا ما يزيد على ٣٦ مليون نسمة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وأدى هذا الوباء بالفعل إلى وفاة ٢٢ مليون نسمة وأسفر عن ١٣ مليون يتيم. وباستطاعتنا أن نهزم هذا الوباء المروع؛ نحن نعرف كيف نمنع انتقال الفيروس؛ ولدينا العقاقير التي يمكن أن تطيل حياة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتساعدهم على العيش بكرامة وأمل. ولكننا نحتاج إلى مبلغ يتراوح بين ٧ و ١٠ بلايين دولار في السنة لتمويل صندوق عالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والسل والملاريا على النحو الأوفى. وهذا المبلغ يساوي أقل من تكلفة قاذفة قنابل واحدة من طراز الشبح. ولا بد لنا من أن نتعهد بهذا الالتزام العالمي، ولا بد لنا أن نلتزم به الآن. دعونا نستثمر في حياة البشر، لا في تدمير البشرية. نحن نحتاج إلى قيادة ملتزمة ومستدامة في الأجل الطويل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومن أجل ذلك دعونا نحدد هدفنا للعمل نحو إيجاد ألفية خالية من ويلات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

المناعة/الإيدز هاما بدرجة متزايدة وليس لممارسي الصحة العامة فحسب.

ونسبة للحالة التي نواجهها، فإن مساهمة المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية في التعاون الدولي في سياق حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة والإيدز تعد عنصرا رئيسيا لمواجهة وباء الإيدز. ويمكن القيام بذلك، في جملة أمور، عن طريق العمل على تعزيز برامج الوقاية من الفيروس والإيدز وبرامج الرعاية وتقاسم المعارف والخبرات والمنجزات المتعلقة بالقضايا المتصلة بالفيروس والإيدز.

والوباء مشكلة عالمية، ومواجهة المرض ونتائجه بالنسبة للفئات المستضعفة بصفة خاصة والمجتمعات في سائر أنحاء العالم تتطلب ردا دوليا. والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي معا ضروري للقيام بتكامل وتنسيق مختلف الاستراتيجيات بفعالية. وسوف يساعد هذا أيضا على تعزيز الجهود لمحاربة الفيروس/الإيدز وتحمل تكاليف العلاج. والمشاركات العالمية الفعالة هي وحدها التي تستطيع أن تسيطر على الأمراض العالمية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أحمد سيودي، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية في إندونيسيا.

**السيد سيودي** (تكلم بالانكليزية): يشارك الوفد الإندونيسي في هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة بشعور عميق من الاستعجال والالتزام بالعثور على حل دائم لوباء الفيروس/الإيدز. وأسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أقدم لجميع الحاضرين أحر تحيات الرئيس عبد الرحمن واحد ونائبة الرئيس ميغاواتي سوكارنو بوتري. وهما يتمنيان للجمعية كل نجاح في هذه المهمة الخطيرة.

في إندونيسيا يقدر أنه اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠١ يوجد حوالي ٨٠ ٠٠٠ إلى ١٢٠ ٠٠٠ نسمة

في هذه المنطقة نتيجة لوجود عدد كبير من مستخدمي المخدرات عن طريق الحقن، وزيادة معدلات الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وانتعاش صناعة الجنس التجاري والآثار الجانبية للتحول الاجتماعي - الاقتصادي.

وبالرغم من هذه الاتجاهات، أظهرت حتى البلدان التي تتوفر لديها موارد متواضعة مثل بولندا، أن بالمستطاع وقف انتشار الوباء أو القضاء عليه. وفي بولندا، على غرار ما عليه الحال في جميع هذه البلدان، اشتملت البرامج الناجحة على وجود زعامة سياسية قوية رفيعة المستوى للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وبرنامج وطني وتمويل كاف مع تخصيص الموارد ومشاركة مجتمعية قوية. وأدت زيادة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب وحالات الوفاة إلى زيادة المعونة التي تقدمها الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية.

وفي ذلك السياق، أود أن أضيف أن هناك ما يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ نسمة من الأحياء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب في بلدنا. ومنذ بداية الوباء في عام ١٩٨٥ وحتى الوقت الحاضر، تم اكتشاف ٧ ٠٠٠ حالة من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بولندا، وجرى علاج ١ ٣٠٠ شخص بعلاج مضادات الفيروس. وتم تشخيص ٩٩٢ حالة من حالات الإصابة. بمتلازمة نقص المناعة المكتسب، وتسجيل ٥٢٥ حالة وفاة بسبب متلازمة نقص المناعة المكتسب في هذه الفترة.

ونظرا لأن العالم يتقلص بسبب النقل والاتصالات والتجارة والنشاط التجاري، فقد أصبح التبصر في الأمراض المعدية الناشئة ذات الإمكانات الوبائية مثل فيروس نقص

أقصى جهودنا، وسوف تركز أنشطتنا على الوقاية بوصفها الدعامة الأساسية مع توفير الرعاية والدعم الشاملين.

ودعونا لا نرتكب خطأ في ذلك: إن إندونيسيا تشارك المجتمع الدولي في اعتقاده بأن الوباء العالمي للفيروس/الإيدز يشكل واحدا من أكبر التحديات أمام التنمية البشرية والكرامة اليوم. كما أننا نلتزم التزاما قويا بالمشاركة والمساعدة في سد الثغرة الواسعة بين البلدان الغنية الراسخة والبلدان النامية الفقيرة في حربها ضد وباء الفيروس/الإيدز، ولا سيما في البلدان الأفريقية. وبالنسبة لوجود رد فعال على وباء الفيروس/الإيدز، فإن ذلك يتطلب التزاما سياسيا ملموسا، وتعاوننا أصيلا، وإجراءات منسقة من الجميع، وعلى جميع الصعد وعبر جميع القطاعات. ومن الواضح أن هذا يتطلب قيادة قوية وتوفير موارد إضافية كبيرة ومستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد من جديد الالتزام السابق الذي تعهدته إندونيسيا بشأن الفيروس/الإيدز عن طريق مختلف الإعلانات، على الصعيدين الدولي والإقليمي، وخاصة عن طريق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وفي هذا الصدد، قامت حلقة العمل للتشاور بين بلدان الرابطة، التي عقدت في كوالالمبور بماليزيا، وبالي بإندونيسيا، إعدادا للدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الآسيوية السابعة بشأن الفيروس/الإيدز بالاتفاق على إعطاء أولوية عليا للقضية التي يمكن لنهج إقليمي أن يعطيها قيمة مضافة.

وبشأن مسألة العقاقير المتصلة بالفيروس، استحوالي مجرد القول إن المساعدة الدولية في مواجهة العوامل المؤثرة في توفير تلك العقاقير، بما في ذلك بناء القدرة التقنية والنظم، وتحديد الأسعار، ودراسة البدائل لزيادة الحصول على العقاقير وإمكانية شرائها، تعد ذات أهمية حاسمة ولا سيما للبلدان النامية ذات الحد الأدنى من الموارد الوطنية. ويذكر مشروع الإعلان نفسه أنه لا يمكن مواجهة تحدي الفيروس/

مصاين. ممرض فيروس نقص المناعة/الإيدز. والمرضى أكثر شيوعا في بعض الفئات السكانية حيث تتراوح النسبة بين صفر و ٢٦ في المائة. ويقلق بلدي بصورة متزايدة من أن الظروف المحبذة للزيادة في الإصابة بالفيروس في إندونيسيا آخذة في التصاعد. وتشمل هذه الظروف الفقر والسلوك الجنسي مرتفع الخطورة، وانتشار العدوى المنقولة بالجنس، وسوء استعمال المخدرات بالحقن وزيادة تنقل السكان مما يؤدي إلى زيادة العدوى.

وفي تلبية هذا التحدي المتعلق بالخلاص من الوباء، استحوالي أن أؤكد بعض أنشطة إندونيسيا الناتجة عن التزامنا بمنع الفيروس/والإيدز والسيطرة عليهما. على الصعيد الوطني، يتركز انتباهنا على التدخل المبكر. ويتم ذلك من خلال تشجيع الامتناع والإخلاص، بدون إهمال النهوض بالجنس الآمن بين الناس الذين يتجه سلوكهم الجنسي اتجاهها خطيرا للغاية. وبالمثل، يجري تنفيذ قوانين ذات صلة بإساءة استخدام المخدرات، والمبادرة بأنشطة مقللة للأخطار على أساس الخلفية الاجتماعية الدينية والثقافية للشعب الإندونيسي.

وهذه ليست مهمة سهلة. فإتساع البلد جغرافيا، والعدد الكبير من السكان، وتنوع الخلفيات الثقافية، تشكل عددا من العقبات التي تمثل بصفة خاصة حواجز أمام الاتصال بالناس والوصول إليهم.

وثمة عقبة خطيرة أخرى تواجه إندونيسيا، وهي الجهود الجارية لاحتواء الأزمة الاقتصادية التي دمرت بلدا. وقد أرغمت هذه الحالة إندونيسيا على إعطاء أولوية لتوزيع مواردها المحدودة، جاعلة من الصعوبة البالغة زيادة تغطية وشمولية برنامج الإيدز الوطني. وإن توفير العقاقير المضادة التي يمكن تحمل نفقاتها هو إحدى الصعوبات. ومع ذلك، ورغم الصعوبات التي تبينها هذه الحقيقة، نظل ملتزمين تماما ببذل

قبل حوالي ٢٠ سنة، عندما ورد ذكر العدوى بالإيدز لأول مرة، ربما كان معظمنا بعيدين عن أن يتخيلوا التهديد الذي يمكن أن يمثل هذا الوباء للتنمية، بل ولبقاء سكان مناطق واسعة من العالم. والواقع أن الإيدز، بعد إصابة ٣٤ مليون إنسان بالفيروس و ٢١,٨ مليون وفاة بسبب هذا المرض في العالم، أصبح اليوم المرض الذي يشكل قطعاً أكبر مصدر للقلق لكل البشرية. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام تخفي حقيقة قاسية ومرة: وهي أن ٩٥ في المائة من الـ ٣٤ مليون شخص المصابين بالإيدز يوجدون في البلدان النامية، وأفريقيا وحدها تضم ما جملته ٢٤ مليون شخص مصاب ويقدر إجمالي عدد الوفيات بسبب الإيدز بـ ١٤ مليوناً.

واليوم يمثل الفيروس/الإيدز السبب الرئيسي للموت في أفريقيا. وقارتنا هي أكثر القارات تضرراً، وأفريقيا تتحمل الجزء الأكبر من العبء الذي تمثله هذه البلوى، سواء كان ذلك من حيث عدد الموتى، أو من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية. إذ ظل متوسط دخل الفرد ينخفض سنوياً بنسبة ٠.٧ في المائة، بينما تضاعف الإنفاق على الصحة في بعض البلدان أربع مرات. وزاد من وطأة ذلك وجود ١٢,٥ مليون من الأيتام الذين تم التخلي عنهم لأن أسرهم لم تعد تستطيع رعايتهم.

وقد أتاحت لي في نيسان/أبريل الفرصة للمشاركة في مؤتمر قمة أبوجا المعني بالإيدز، والسل والأمراض المعدية الأخرى. وخلال تلك المبادرة الممتازة، التي تقدم بها رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، تكلم رؤساء دولنا وحكوماتنا عن بواعث قلقهم فيما يتعلق بهذه الأمراض وما تمثله لصحة السكان وللتنمية في القارة. وقرروا بذل الجهود اللازمة للتغلب على هذا الكابوس.

الإيدز بالكامل بدون موارد جديدة وإضافية ومساعدات دولية. وهكذا فإننا نحث البلدان المتقدمة النمو على المشاركة بسخاء في مكافحة وباء الفيروس/الإيدز والبحث عن طرق لإقامة عدالة عالمية مع مراعاة أن الظلم القائم لم يجعل سوى على تأكيد الوباء.

وقبل الختام، أسمحوا لي أن أتني على الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة لدعمها المالي والتقني، ولا سيما خلال أزمة إندونيسيا الجارية كما أود أن أنوه بالحكومات الصديقة الداعمة، والمنظمات الدولية ووكالات المانحين التي سهلت تنفيذ برنامج إندونيسيا الوطني للإيدز.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أضيف أننا نتطلع إلى التزام، ودعم، وإجراءات القيادة العالمية لمواجهة أزمة الفيروس/الإيدز العالمية المخيفة بصورة متزايدة وللبحث عن سبل ووسائل قوية لمنع الوباء والسيطرة عليه، مع مراعاة القيود التي لا تحصى لمواجهة لبلداننا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطيت الكلمة لمعالي السيد انطونيو ماركيز دي ليما، وزير الصحة والرياضة في سان تومي وبرينسيبي.

**السيد ماركيز دي ليما (سان تومي وبرينسيبي)** (تكلم بالفرنسية): أسمحوا لي أن أنقل تحيات رئيس الدولة ورئيس الوزراء في سان تومي وبرينسيبي إلى رؤساء الدول والحكومات هنا وإلى جميع المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفيروس/الإيدز.

وأسمحوا لي أيضاً أن أهنئ الرئيس على انتخابه لقيادة أعمال هذه الجمعية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام وأهنته على المبادرة الهامة للغاية المتمثلة في تنظيم هذه الدورة الاستثنائية لمناقشة إحدى أخطر المشكلات الصحية المعاصرة، وعلى دعوته إلى إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، مثل الملاريا والسل.

بدون تكلفة ولفترة زمنية غير محدودة، بأدوية للتصدي لنوعين من الأمراض النفعية. ونأمل أن ينتشر هذا المثال بالعدوى إلى الشركات الصيدلانية الأخرى، ونأمل أيضا أن يؤدي إلى إدراج الأدوية المضادة لفيروس الإيدز، وخاصة الأدوية التي تهدف إلى خفض الانتقال الرأسي من الأم إلى الطفل. وهي بتضامنها ستسهم في الدفاع عن أحد الحقوق الأساسية لبني الإنسان - أي الحق في الحياة.

### الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

لمعالي السيدة ماريا أوربانيا، وزيرة الصحة والتنمية الاجتماعية في فتزويلا.

### السيدة أوربانيا (فتزويلا) (تكلمت بالإسبانية): إننا

نشرك في هذه الدورة لنؤكد من جديد التطلع الجماعي للفتزويليين ذكورا وإناثا إلى إعمال الحق غير القابل للتصرف في الصحة والرفاهة والحق في الاحترام كأفراد إنسانيين متساوين لهم فرص متساوية بدون أي تمييز أو استثناء. وفي هذا الصدد، نؤيد الالتزام بالدفاع عن الحياة البشرية والحفاظ عليها، وهي تتعرض للخطر المتمثل في وباء الإيدز الوبيل في عالمنا.

وبما أن عدد الأرواح التي أخذها الوباء حتى الآن مساو لسكان فتزويلا، وبما أن عدد الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز يفوق عدد سكان فتزويلا، نرى أن الاستجابة المنطقية الوحيدة من قبل الأمم المتحدة، كانت في الواقع عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بغية اعتماد التزام دولي لمواجهة الوباء.

ونحن نرى أننا نجتمع هنا لنؤكد تضامننا من خلال إجراءات محددة وواقعية تمزق الحجاب الذي يغطي المسائل التي يتركز عليها وباء الإيدز وتزيجه جانبا. لقد وسّع الإيدز دائرة شريرة ذات أبعاد معقدة إلى درجة دفعتنا إلى عقد تجمعات استثنائية من هذا النوع حتى نستطيع أن نفكر

وغادرت أبوجا مقتنعا تماما بأن مؤتمر القمة ذلك كان نقطة تحول في طريقة استجابتنا وأنا سنكون الآن أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشار هذه الأمراض، وخاصة عدوى الإيدز، في القارة الأفريقية. ولكن على الرغم من أن استعدادنا للعمل كبير، فإن الموارد المتوفرة للقيام بذلك شحيحة للغاية. والفقر، الذي يؤثر على الأغلبية العظمى من شعوبنا، هو أكبر حليف يعتمد عليه المرض والموت بوجه عام، وانتشار عدوى الإيدز بوجه خاص. وليس سرا لأي شخص الآن أنه في المجموعات السكانية التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها أقل من دولار واحد في اليوم، يتحمل أن يموت الأفراد قبل سن الخامسة بمعدل خمس مرات، وأن يموتوا ما بين سن الـ ١٥ والـ ٥٩ بمعدل مرتين ونصف، أكثر من الأفراد ذوي الدخل الأعلى.

وتلك الحقيقة القاسية يجب أن تحفز البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، على إيلاء اهتمام خاص للمعركة ضد الإيدز في برامجها الرامية لمكافحة الفقر بإدراج برامج لمكافحة الإيدز في خططها الإنمائية. وهذا تحدّي لا يمكننا أن نتصل منه إذا أردنا ألا نعرض الأجيال المقبلة للخطر إلى الأبد.

وفي هذا النضال لمكافحة عدوى الإيدز، لا نستطيع أن نبقي وحدنا ويجب ألا نبقي وحدنا. والتضامن من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما أكثر البلدان تقدما إنمائيا، ضروري وهناك حاجة ماسة إليه. والتضامن أساسي حتى يتسنى لسكان البلدان الفقيرة التي لا تستطيع إبطاء انتشار المرض السريع أن تحصل على الوسائل اللازمة للسيطرة على نحو فعال على الوباء، بما في ذلك من خلال الحصول على الأدوية المضادة للفيروس. وإني واثق من أن صناعة الأدوية، لن تعجز عن الوقوف بجانبنا في ذلك النضال. وأود هنا أن أشدد على التضامن الذي أبدته شركة فايزر التي أعلنت، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أنها ستمد ٥٠ من البلدان الفقيرة،

أن نقر بإحراز بعض التقدم على أساس المفاوضات الثنائية مع بعض مختبرات الأدوية من أجل ضمان إمكانية حصول الجميع على العقاقير.

وفي الوقت الحالي تقوم وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية بتقييم إمكانية التشجيع على الإنتاج المحلي للعقاقير الرديفة بحيث تستطيع الدولة مواصلة أداء واجبها الدستوري لضمان صحة السكان.

وكان من الأهمية البالغة لفتروبيلا أن تطبق سياسات واستراتيجيات متماسكة في النهج الشامل على كل جانب من جوانب هذا الوباء. وعلى هذا الأساس يتم إيلاء اهتمام متساو للوقاية، وخفض التعرض للإصابة بين الجماعات المعرضة لخطر كبير، والعلاج، والرعاية، ودعم المصابين بالفيروس/الإيدز، واحترام حقوق الإنسان. ونعتقد أن مشروع إعلان الالتزام يتناول هذا الاعتبار بوضوح. إنه أحد أهم منجزات هذه الدورة الاستثنائية لأنه يمثل هذه الرؤية المتكاملة ويفتح أبوابا كانت في السابق مغلقة أمام آمال الملايين.

وفيما يتعلق بالوقاية، بذلت كل من وزارة التعليم والثقافة والرياضة ووزارة الصحة والتنمية الاجتماعية جهوداً لتوعية المراهقين رسمياً بقضايا الجنس والتناسل. ولقد وضعنا العام الحالي مشروعاً تشارك فيه خمسون مدرسة من أجل حملة متكاملة لتدريب ١٠ آلاف معلم و ٥٠ ألفاً من الآباء والممثلين و ٦ آلاف من الصغار في ٥٠٠ مدرسة على التعليم والمعلومات والوقاية في مجال وباء الفيروس/الإيدز. وأسهم المجتمع المدني، خاصة المنظمات غير الحكومية، في هذا العمل بتشجيع توافر المعلومات والمشاريع التعليمية وكذلك برامج دعم الأسرة والبرامج الاستشارية.

لقد أثر وباء الفيروس/الإيدز بشكل غير متناسب على النساء، وحيث أن الوباء يمكن أن يصبح له طابع أنثوي

جميعنا معاً، وتبادل الأفكار ونعتمد إجراءات أكثر ابتكاراً وتنسيقاً وحسماً لمواجهة ليس كمشكلة لبعض الناس ولكن كمشكلة لمجتمع الأمم. وبعبارة أخرى، أن الأوان لكسر جدار الصمت. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا فيها احتواء هذا المرض وضمان كرامة المصابين والأشخاص المتضررين وتحسين نوعية حياة هؤلاء الناس.

لقد تصدت فتروبيلا لمسألة الفيروس/الإيدز من منظور حقوق الإنسان الذي يعني ضمان الحق في الصحة كحق اجتماعي. وبذلك أعطت دولة فتروبيلا الأولوية للأنشطة الوقائية والتعليمية والإعلامية وكذلك لضمان الرعاية الشاملة المجانية للمصابين بالفيروس/الإيدز على أساس انطباقها على الجميع والاستقامة والمساواة والتكامل الاجتماعي والتضامن، كما تحددها المادة ٨٤ من ميثاق جمهورية فتروبيلا البوليفارية.

ونأسف لأن مشروع إعلان الالتزام لا يقر بهذا النوع من النهج، حيث أنه كان ناجحاً جداً في حالة فتروبيلا وبلدان أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية. ولقد ازداد استثمار فتروبيلا في مكافحة الإيدز ازدياداً هائلاً في الأعوام الأربعة الأخيرة، حيث ارتفع من ٢٠٠ مليون بوليفاري - حوالي ٣٠٠ ألف دولار - في عام ١٩٩٨ إلى ٣٢ مليار بوليفاري - تقريباً ٤٥ مليون دولار - هذا العام. والهدف من ذلك التعامل مع الفيروس/الإيدز بطريقة متكاملة مع التشديد على الوقاية وتحسين نوعية حياة المرضى والرعاية التي يتلقونها وتحسين عمليات التشخيص وضمان إمكانية الحصول على الدواء ووضع مشاريع لبروتوكولات موحدة للرعاية وتحسين القدرة على الاستجابة في نظامنا الطبي.

ومع ذلك، تهدد العوامل الاقتصادية، ضمن أمور أخرى، استدامة هذا النهج. وما زالت التكلفة الحالية للعقاقير تعرض للخطر قدرتنا على توفير الرعاية الشاملة. ويجب هنا

إن دعم الصندوق العالمي من أجل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة هو إنجاز آخر هام وارد في مشروع الإعلان الذي سنعمده في نهاية هذه الأيام الثلاثة. ونود الإعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام كوفي عنان لإيجاد الموارد للصندوق، وكذلك لالتزامه الشخصي بمحاربة الوباء وأمراض أخرى تفاقم من اللامساواة الاجتماعية في العالم. ونحن نشعر بأنه من الضروري وضع معايير واضحة لتوزيع الموارد وإدارة الصندوق. وأنا واثقون من أن الأمين العام سيضمن للصندوق العالمي أن يكون نافعاً للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من خلال مشاريع محددة.

ولا يسعني احتتام بياني بدون تقدير العمل الذي قامت به البعثات الدائمة في نيويورك. لقد علمنا جميعاً من البداية أن هذه المفاوضات ستكون معقدة جداً، ولقد أظهرت البعثات احترافاً مهنيًا عظيمًا. والأمر الآن يعتمد على الذين يعملون منا في هذا المجال لكي يواصلوا تنفيذ الأعمال الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام.

وختاماً، من الواضح أن للوباء تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية ومعنوية وثقافية ويجب أن نحدد أي نوع من العقوبات تنشأ في مكافحتنا للوباء وأن نواجهها. ويتطلب هذا مشاركتنا جميعاً، ذكورا وإناثاً، لأننا كلنا معرضون في صمت لهذا المرض.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطيت الكلمة لمعالي السيدة هنرييت راتسيمبازافيماهيفا راهانتالالاو، وزيرة الصحة في مدغشقر.

**السيدة راهانتالالاو (مدغشقر)** (تكلمت بالفرنسية): نجتمع مرة أخرى لتناول مشكلة الإيدز الهامة، والتي تؤثر على العالم بشكل عام وعلى المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بشكل خاص، حيث يوجد فيها

فلا بد من تعزيز الاستراتيجيات الجنسانية في برامجنا للوقاية من الوباء والسيطرة عليه. ويجب أن تكون للنساء القدرة على التحكم في القرارات المتعلقة بالنشاط الجنسي، ويجب تمكينهن من ممارسة حقوقهن في الحياة الجنسية والتناسلية. وينبغي لهذا الأمر أن يمكن النساء من حماية أنفسهن من الوباء، وهو ما يحسن أيضاً قدرتنا على منع انتقال الإصابة رأسياً من الأم إلى الطفل. والخطر الذي يواجه الأطفال ليس مجرد أنهم قد يصبحون أيتاماً ولكن أيضاً أنهم قد يصابون من خلال الانتقال الرأسي.

وتشمل الفئات السكانية الأكثر تضرراً، مثلما في بلدان أخرى، جماعات كالرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والناس الذين يستخدمون المخدرات بالحقن الوريدي والعاملين بالجنس، الذكور والإناث على حد سواء، ولا سيما الذين يعيشون في حالة فقر. لذلك من الضروري وضع برامج للتوعية والتعليم والوقاية لهذه الجماعات على أساس نهج شامل يراعي السمات المحددة للسكان المعنيين بصفة خاصة.

وكل هذه الجهود للتصدي للوباء في فتزويلا يستكملها الإقرار بالحماية القانونية للمصابين به. ولقد أقرت المحاكم بهذه الحماية في مجالات العمالة والأسرة والتعليم والصحة والرعاية الطبية وإمكانية الحصول على العلاج والحرية والسلامة والخصوصية الشخصيتين. وظلت هذه الحماية القانونية جزءاً حاسماً من التصدي العام للوباء، وذلك بجانب إسهام المنظمات غير الحكومية والمصابين بالإيدز. وفي مكافحة الوباء وجدت حكوماتنا حليفاً في المجتمع المدني المنظم، والذي يخرج بمبادرات مبتكرة ومباشرة. وتجلى هذا التحالف بمشاركة فتزويلا في المفاوضات على مشروع الإعلان الذي سيصدر عن هذه الدورة الاستثنائية وفي إدراج ممثلين للمنظمات غير الحكومية ضمن وفدنا الرسمي، ومن بينهم شخص مصاب بالفيروس.

أكثر من ٨٠ في المائة من المصابين بالفيروس. ويبلغ متوسط معدل الإصابة في أفريقيا ٨ في المائة، يمثل النساء منهم ٥٥ في المائة.

لذا، فإن المشكلة تعيننا نحن أيضا، وهي موضع التزام رفيع المستوى في بلادي. ويولي رئيس الجمهورية اهتماما كبيرا لتكثيف استجابتنا الوطنية. وفي الوقت الحالي، تتولى الحكومة تنظيم جهود مكافحة الإيدز، حيث يحتمل تنسيق هذه الجهود أولوية متقدمة الآن. والتحدي المائل أمامنا هو إبقاء معدل الانتشار دون ١ في المائة بين عموم السكان.

ونحن على اقتناع تام بأن هذا الشأن لا يعنى الدولة وحدها. فهنا، يتجلى المعنى الحقيقي للشراكة والتعاون الدولي بغية إبقاء أثر هذا المرض في مجتمعاتنا المختلفة عند الحد الأدنى. والآن أكثر من أي وقت مضى، تلتزم الدول بالتعاون والعمل معا من أجل التغلب على هذا العدو المشترك: ألا وهو الإيدز.

وفي ذلك الصدد، نود أن نسترعي انتباه الجمعية إلى حقيقة أن الاتفاقات المبرمة لتقديم قروض لبعض بلدان العالم الثالث هي لفئات نبيلة بل ومشروعة لحماية البلدان من هذه الآفة. ومع ذلك، فهل نكتفي بتدبير بعض البلدان لمساعدتها في مكافحة آفة تنتشر على نطاق العالم، حيث أصبح كوكبنا كله مهددا، بدون أي تمييز بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة؟ ألا يمكن وضع تدابير استثنائية، مع تغليب التضامن العالمي؟

لذلك، فإننا نوصي بزيادة تخفيف عبء الدين الخارجي حتى يمكن توفير موارد إضافية لبرامج مكافحة الإيدز، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا لمكافحة الفقر. ونفس الشيء ينطبق على العقاقير المضادة لفيروس مرض الإيدز والكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، الأمر الذي ينبغي أن يكون موضوعا لمفاوضات مشتركة، على أن نشارك فيها جميعا بدون استثناء.

إن الأرقام لا تحتاج إلى برهان وهي تظهر أن هذا المرض الوبائي يهدد بشكل خطير ليس صحة كل البشرية فحسب، بل أيضا تنمية البشرية بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

لذلك، وباسم بلدي، الذي يحتفل اليوم بالذكرى السنوية الحادية والأربعين لاستقلاله، وباسم السيد ديديه راتسيراكا، رئيس جمهورية مدغشقر، الذي مثله هنا، نود أن نعرب في البداية عن خالص امتناننا للأمم المتحدة، وخاصة للأمم العام، السيد كوفي عنان.

لقد بذلت جهود عديدة حتى الآن داخل منظماتنا على أرفع المستويات لإيجاد السبل والوسائل لخفض تأثير هذا المرض على بلداننا إلى أدنى حد. ولقد عقد الكثير من الاجتماعات ومؤتمرات القمة، واتخذت القرارات والتعهدات الحازمة التي توأكبها دائما نوايا حسنة يتم التعبير عنها بوضوح. وما يتوجب عمله قد تم بالفعل، وعلى خير وجه.

ومع ذلك، فنحن ندرك جميعا أن وباء الإيدز مستمر في زحفه باطراد وأنه ينتشر بشكل بيّن في بلداننا. ومما قد يبعث على الاطمئنان، أنه في بعض البلدان، ومنها بلادي، لا تزال وتيرة انتشار هذا المرض متدنية، ولكن في الوقت الذي أصبحت فيه العولمة وعولمة نظامنا مسألة حتمية، فهل نركن بعد الآن إلى هذه المؤشرات؟

إن بلادي تقع في جزيرة، وربما يمكن اعتبار الموقع المعزول عنصرا وقائيا إلى حد ما. وعلى الرغم من تدني معدل انتشار هذا المرض نسبيا، فقد شرعنا في مكافحة الإيدز منذ عام ١٩٨٨. ويبلغ معدل انتشاره لدينا حاليا

به. إن هذا الوباء يتحدى القدرة العلمية للإنسان، ويدفعنا إلى إعادة النظر في القيم الأساسية لحياتنا.

حتى ونحن نعكف على مناقشة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفها إحدى الأولويات العالمية، نواجه الكثير من الأسئلة. كيف يمكن أن نتغلب على عقليات مختلفة تقيدنا بأغلال الماضي؟ وهل نحن على استعداد لأن نتجاوز التنافس المهني لكي نتقاسم الابتكارات الطبية؟ هل نحن مستعدون لدعم أقوالنا بالتزام سياسي؟ هل يمكننا أن نعبئ الموارد الكافية؟ أو بعبارة أخرى، هل يمكن أن نكون أكثر إنسانية؟

وبينما نعرف أن علينا أن نتعلم الكثير عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا نعرف الكثير بالفعل عن هذا المرض. نعرف أن علينا أن نملك الشجاعة لدعم البائسين، وحماية صغار السن والأبرياء، وتقديم النصح لأولئك الذين أصيبوا بالفعل والتخفيف عن فقدوا أحباء لهم.

لقد بلغ وباء الإيدز اليوم أقصى أركان المعمورة. وحتى نحن في جبال الهيمالايا لا نستطيع منه فكاكا. وفي حين أن عدد المتوفين والمصابين بهذا الفيروس في بلادي بوتان ضئيل نسبياً، فإننا نشعر بقلق بالغ حيال ما ينطوي عليه هذا الوباء من آثار على عدد السكان الصغير في بلادي التي تقع في منطقة يتفشى فيها الوباء بمعدلات مفرجة.

ولقد اتخذ البرنامج الوطني للسيطرة على الأمراض التي تنقل جنسياً والإيدز في بوتان، والذي بدأ في عام ١٩٨٨، مبادرة متعددة القطاعات، تشمل جميع شرائح المجتمع.

والبرنامج يندمج في نظامنا الصحي الوطني اللامركزي. والتثقيف والتوعية بالفيروس/الإيدز يوجهان إلى المجتمع الريفي. والمعلومات بشأن الفيروس/الإيدز أضيفت إلى

وإننا نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق عالمي، ومدغشقر على استعداد لتقديم مساهمة مالية في ذلك، وإن كانت قيمتها لن تتجاوز بالتأكيد قيمة مساهمتنا لصالح منظمة الصحة العالمية، وهي الوكالة المتخصصة في الرعاية الصحية لدى الأمم المتحدة.

ونرحب ترحيباً حاراً بمبادرات الأصدقاء في جنوب أفريقيا، الذين انتصروا مؤخراً في معركة المستحضرات الدوائية الرديفة. لقد حافظوا على تاريخهم، وثابروا وأن لهم أن يتمتعوا بثمار انتصارهم.

ونحن نعقد آمالاً كبيرة على هذه الدورة، ونتمنى أن تكمل أعمالنا بالنجاح الكامل. ونأمل أن تساهم القرارات والتوصيات المختلفة التي ستتخذ هنا في كفاحنا وأن يعقبها تدابير محددة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ليونيو سانغاي نغيدوب، وزير الصحة والتعليم في بوتان.

السيد ليونيو (بوتان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، بالإشادة بجهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، التي استهدفت وضع مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جدول أعمال العالم. وأود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر له بعد أن وضع المعركة ضد هذا الوباء الفتاك في صدارة اهتمام العالم.

ربما استغرق الأمر منا ٢٠ عاماً منذ اكتشاف الإيدز حتى ندرك مدى فداحة الموقف، وإن كنت أعتقد أننا قد فتحنا أعيننا الآن على حقيقة أن البشرية واقعة تحت حصار هذه الآفة. فلم يقتصر الأمر على هلاك الملايين من البشر فعلاً بهذا المرض، بل إن الملايين قد أصيبوا بهذا الوباء الذي لا يرجى منه شفاء، كما أن الملايين ما زالوا عرضة للإصابة

إلى إبداء أقوى التزامها السياسي بمكافحة هذا الوبال الذي تواجهه البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد صالح مكى، وزير الصحة في إريتريا.

**السيد مكى** (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): من

دواعي السرور أن أرى الأمم المتحدة، من خلال القيادة القادرة للأمين العام، تجعل مكافحة الفيروس/الإيدز مركز اهتمام المجتمع العالمي. فالآلية التي أنشأها والعملية التي أقامتها تبدوان ناحيتين في إشراك كل الأطراف المعنية في جهد مشترك. واسمحوا لي، من ثم، بأن أعرب عن تقديري وامتناني الخالصين، بالنيابة عن بلدي، للالتزام والثبات اللذين أبدتهما قيادة الأمم المتحدة في مواجهة تحدي الفيروس/الإيدز.

وبهذه الروح تؤيد إريتريا هذا الحدث التاريخي

وتلتزم بالقيام بنصيبها يجعل هذا المسعى ناجحا. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي إعلان أوجا الصادر في نيسان/أبريل الماضي، الذي أرسى الموقف الأفريقي بشأن الموضوع قيد المناقشة.

ومثلما ذكر متكلمون عديدون قبلي، فإن حالة

الفيروس/الإيدز العالمية تتطلب منا جميعا أن نبذل كل جهد ممكن لمكافحة أشد المسائل الصحية إلحاحا على الإطلاق التي تواجه البشرية في أنحاء العالم والسيطرة عليها. وإذا نجحنا في السيطرة على الفيروس/الإيدز - ويجب أن ننجح - سنكون قد تصدينا للتحدي الهائل الذي يواجه منظماتنا للخدمات الصحية. والأكثر أهمية أنه سيكون لنا أثر عظيم على الجهود الرامية إلى رفاه شعوبنا جميعا.

لا أريد أن أكرر الحقائق التي ذكرت في التقرير المثير

للاهتمام الذي قدمه الأمين العام، المعروض علينا. لكني أنوي التأكيد على أن معظم حالات الفيروس/الإيدز الجديدة،

مناهجنا التعليمية، والأنشطة الإعلامية والتثقيفية لوزارة الصحة تُبقي على قوة دفع مستدامة في حملة التوعية.

لقد تعهدنا بأقوى التزام سياسي للتصدي لهذا

التحدي. وبتوجيه صاحب الجلالة الملك جيغمي سينغي وانغتشوك، أولت حكومة بوتان أولوية قصوى لأنشطة التوعية بالفيروس/الإيدز والوقاية منه. وصاحبة الجلالة الملكة أشي سانغاي تشودين وانغتشوك، سفيرتنا للنوايا الحسنة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان، لا تزال تقوم بدور هام في إيجاد وعي أكبر بالفيروس/الإيدز والصحة الإنجابية بين الشعب البوتاني كله، وبخاصة النساء والأطفال.

ومع أكثر من ٢٥ في المائة من الميزانية الشاملة

للحكومة مخصصة للقطاع الاجتماعي، توفر الخدمات الصحية والتعليمية في بوتان بالجمان. وتحاول الحكومة الوفاء بحق كل مواطن في الصحة الجيدة والتعليم التام، ولا تترك قطاعا أو جزءا من المجتمع بدون أن تصل إليه.

وبوتان تؤيد تأييدا تاما إنشاء صندوق عالمي معني

بالإيدز والصحة. ونود أن نؤكد أن هذا الصندوق ينبغي أن يتحقق عن طريق نهج يركز على الرعاية الصحية الأولية المتكاملة، مع التأكيد بنفس القدر على الوقاية من المرض وعلاجه على حد سواء. وفي هذا الصدد، أود أن أحث المجتمع الدولي على أن يستلهم من النجاح الذي يحققه التحالف العالمي من أجل الأمصال والتحصين الذي ولد نهجه الرصين الأمل في الحياة، وفي نوعية الحياة، لملايين الأطفال في أنحاء العالم.

ونحن نعتقد أنه لا يمكننا أن نكافح بشكل فعال هذه

الحالة العالمية الطارئة إلا عن طريق القوة المتضامنة لكل الأمم. والتعاون والتمويل الدوليان حيويان لنجاحنا. ولما كان مستقبل أجيالنا المقبلة معرضا للخطر، أدعو كل الدول

الخمس الماضية، نفذت سياسة وطنية فعالة بشأن الإيدز، وأنشأت لجانا متعددة القطاعات منتقاة وتقنية، وطلبت من شركائها في التنمية أن يساعدوها في كل النهج المتعددة للسيطرة على هذا الخطر الحقيقي الذي يتعرض له الشعب.

وقد كانت استجابة عموم الناس، والحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف مشجعة للغاية. كما كانت أيضا، على وجه الخصوص، المشاركة المتحمسة في هذا المشروع من جانب البنك الدولي وشركائنا الإنمائيين الآخرين، مثل إيطاليا، والدانمرك، والصين والولايات المتحدة، حتى الآن. ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وسائر وكالات الأمم المتحدة شاركت أيضا في هذا الجهد.

وفي اضطلاعنا بهذه المهمة، وضعنا افتراضات هامة عديدة لتوجيه أعمالنا، محاولين تركيز جهودنا على المجالات التي ثبت أنها فعالة. أولا، الفيروس/الإيدز وباء ثبت أنه خطر يهدد الصحة العامة في كل مكان. فما من مجتمع نجح من آثاره تماما. وثانيا، لا يوجد علاج سحري، وليس من المحتمل أن يوجد لبعض الوقت، ولذلك، فإن النهج المتعددة ضرورية. وثالثا، ليست هناك أمثلة واضحة على أمم اختفى منها انتشار الفيروس/الإيدز أو وضع تحت السيطرة، إلا إذا قامت التغييرات السلوكية بدور هام. وعلى خلاف العلاجات الأخرى، فإن التغييرات السلوكية هي في متناول كل المجتمعات. إنها ليست شيئا خفيا، ولا تتطلب منشآت علمية معقدة وهي رخيصة نسبيا مقارنة بأي علاج آخر. ورابعا، المشاركة الجماهيرية في القيادة أساسية لنجاح المشروع. وأخيرا، هناك دور للحكومة في تيسير العلاج من أجل حياة أطول ذات نوعية أفضل للذين أصيبوا فعلا بالمرض.

وعددها ١٥ ٠٠٠ حالة تحدث يوميا في العالم، تقع في بلدان نامية. وهذا الكشف الإحصائي يستعصي على الفهم ويجعلنا جميعا نشعر بالعجز.

من ناحية أخرى، هناك تطورات مشجعة عديدة تعطينا الأمل والتوجيه لجهودنا وتشير إلى نجاح هام في التصدي للتحديات التي نواجهها. ولقد دلت بعض البلدان الأفريقية على أن اعتماد سياسة مفتوحة بالتضافر مع مشاركة فعالة من المجتمع في الوقاية سيطر بفعالية على انتشار المرض. وثمة بلدان أخرى صدت انتشار المرض وأوقفته عند معدل مثير للاهتمام يقدر بأقل من ٢ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية.

وهذا يجعل من الأوضح إدراك أن من شأن الجهود المشتركة أن تسفر عن نجاح التخفيف من حدة هذه الأحداث المأساوية وأن توفر أملا حقيقيا لنا جميعا نحن المعرضين للخطر.

وفي إريتريا، يقدر المعدل الوطني الراهن للإصابة بحوالي ٣ في المائة. إلا أن الإحصاءات، كما نعرف جميعا يمكن أن تكون مضللة، وعلى وجه الخصوص عند التعامل مع الفيروس/الإيدز. وبالفعل، فإن المعرفة العلمية للفيروس، بكل ما يصاحبه من توترات عديدة ومعدلات تغيير وتكرار مفاجئ سريع، وطابعه في مهاجمة واستغلال نفس الخلايا المخصصة لدفع العدوى، وارتباطه بسلوك مشكوك فيه اجتماعيا ولكنه سلوك جنسي شائع، تجعل الانتشار السريع للمرض أمرا حتميا. وفي هذه الحالة، يكون من غير الحكمة طمأنة النفس بأنباء عن معدلات عدوى منخفضة.

وبسبب هذا الإدراك لخطر هذا المرض وكل آثاره الاقتصادية، قامت حكومة إريتريا، عن طريق وزارة الصحة، بدور رائد والتزمت التزاما قويا بمواجهة هذا التحدي، مستخدمة كل الموارد التي تحت تصرفها. وفي السنوات

الإيدز لا يرقى إلى خطورة التحدي ولا يسمح بالتنفيذ الكامل والفعال لبرامج السيطرة على المرض. وبالذات في أفريقيا، مما يتطلب زيادة الدعم المالي لتنفيذ فعاليا تطوير مراكز رعاية حاملي الفيروس وتوفير العلاج لهم وللارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم وضمان مساعدة القطاعات الأخرى.

ونظرا للتطور الحاصل في مجال علاج المرض والإصابة بفيروسه ولأهمية استخدام الأدوية في تقليل انتقال العدوى من الأم المصابة إلى وليدها أثناء الحمل والولادة ولكون الأدوية المخصصة لهذا المرض ذات تكلفة عالية، ينبغي للمجتمع الدولي، وبالأخص دول الشمال الغنية، إيلاء أهمية خاصة لتوفير مستلزمات القضاء على هذا المرض، وبأسعار مناسبة، وبخاصة للدول ذات الموارد المحدودة. فليس من المنطقي أن يبقى المرض في أفريقيا والدواء في الغرب وتحت سيطرته.

كما تبرز الحاجة الماسة إلى دعم البرامج الوطنية لمكافحة الإيدز وزيادة الفرص التدريبية والزمالات للعاملين في مجال تخطيط وتنفيذ هذه البرامج وزيادة الدعم التكنولوجي في المجالات العلاجية وتقييم الحالة المناعية لمرضى نقص المناعي والتشخيص المخبري لفيروس نقص المناعة، وتوفير معدات التواصل الثقافي والمواد التثقيفية اللازمة، والتحصين الروحي والأخلاقي للشباب في جميع بلدان العالم بدون استثناء، ليتسنى لمنفذي البرامج مواكبة التطورات الحاصلة في وبائية المرض وتقوية قدرات البلدان، وخصوصا بلدان الجنوب، التي تعاني من آثار البيئة الاقتصادية الدولية غير السليمة وغير العادلة، وتعاني من الحصار الاقتصادي والعلمي. وفي مجال الرصد والتقييم، فإن التعاون وتبادل الخبرات في مجال الاكتشاف المبكر والتشخيص المخبري لفيروس نقص المناعة مهم في فهم وبائية المرض والتغيرات التي تحدث مستقبلا.

ومع وضع هذه الافتراضات موضع الاعتبار، قررنا أن نخطط أعمالنا مستخدمين ما نعرف أنه سينجح. الخبرة، بدلا من التمني، وجهت مبادئنا. ولبلوغ هذه الغاية نبني برنامجنا المتعلق بالفيروس/الإيدز على الاستراتيجيات التالية: نهج متعدد القطاعات، نُهَج متعددة مع تأكيد خاص على التغييرات السلوكية، وقيادة شعبية وتعزيز الخدمات الصحية القائمة.

وفي الختام، كما قال معلق متبصر ببلاغة: “إن تاريخ جهود الصحة العامة في الوقاية من الإيدز ستبين بدون شك حماقة تجاهل ما نعلمه من أجل ما قد نفضله”.

وسواصل الانتفاع بحكمتنا الجماعية في هذه الدورة الاستثنائية ونحن نرسم أكثر الطرق فعالية لمراقبة هذا الوباء: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ويجب أن يكون هدف المجتمع الدولي متابعة إعلانات الجمعية وقراراتها الواضحة بإجراءات موحدة. فالخطر حقيقي والمهمة ضخمة. ولكن ليس أقل من ذلك عزمنا على النجاح في هذه الجهود، لأن مستقبل طوائفنا ومجتمعنا كما نعلم في خطر.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أميد مدحت مبارك، وزير الصحة في العراق.

**السيد مبارك (العراق):** السيد الرئيس، يسرني أن أحييكم باسم وفد جمهورية العراق وأتمنى لأعمال هذه الدورة النجاح التام.

إن انتشار الإيدز بشكل أساسي في البلدان ذات الموارد المحدودة، وبخاصة في أفريقيا، يدل بصورة قاطعة على أن استفحال هذا المرض هو إحدى نتائج تردي الأوضاع الاقتصادية. كما يوضح أن مستوى الدعم الفني والمالي المقدم من الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بشكل عام، لمكافحة

الحربية الأمريكية والبريطانية على ما يسمى بمناطق الحظر الجوي غير القانونية، وكذلك استخدامها لليورانيوم المقصد، أمور لا تقل أثرا عن الإيدز. ولقد حصدت هذه الجرائم حتى الآن أكثر من ١,٥ مليون مواطن، معظمهم من الأطفال والنساء، لا لسبب معين وإنما نتيجة لإصرار دولة واحدة على ممارسة شتى الأساليب اللاإنسانية ضد أبناء العراق من أجل خدمة مصالحها وأهدافها السياسية الشريرة.

إنني أدعو المجتمع الدولي في هذه المناسبة إلى اتخاذ إجراءات حازمة وفعالة من أجل وضع حد لاستخدام الإجراءات الاقتصادية القسرية كوسيلة للضغط على شعوب العالم وحرمانها من حقها في الحصول على الغذاء والدواء ومستلزمات الرعاية الصحية، وإنني أؤكد لكم أن ما يحصدته الحصار المفروض على العراق من أطفال العراق ليس بأقل مما يحصدته الإيدز في أفريقيا. فالحصار والإيدز هما وجهان لعملة واحدة.

إننا نأمل أن تتخذ هذه الدورة قرارات فعالة في مواجهة وباء الإيدز، وأن نسند قراراتنا هذه بأفعال ملموسة وتبرعات سخية لمواجهة هذا الوباء الخطير، وأن توضع الوثيقة الختامية كمنهج متوازن للوقاية والرعاية الصحية لدرء الخطر عن البشرية جمعاء، وأن تتعد عن كل ما يمس القيم الدينية والخصائص الاجتماعية والثقافية للشعوب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد شان سو سن، الأمين البرلماني الأقدم في مكتب رئيس الوزراء ووزارة الصحة في سنغافورة.

**السيد شان (سنغافورة)** (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حكومة سنغافورة في هذا التجمع الهام. إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مشكلة عالمية خطيرة، وهي تشكل تحدياً من أكبر التحديات للبشرية. فقد أصاب المرض ما يقدر بـ ٣٦ مليون نسمة وأدى إلى أكثر من ٢٠ مليون حالة وفاة في جميع أنحاء

وعلى الرغم من الحصار الجائر المفروض على بلدي، العراق، منذ ١١ عاماً، فإن العراق يعتبر من البلدان ذات التوطن المنخفض لهذا المرض، وذلك بفضل برامج التوعية الاجتماعية والرعاية الصحية التي تقدمها حكومة العراق لأبناء شعبها. لكن الصعوبة الآن تتمثل في نقص الأجهزة والمستلزمات التشخيصية وعدم مواكبة التطور العلمي والمستجدات بسبب عرقلة المندوبين الأمريكي والبريطاني في لجنة العقوبات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)، لتوريد مثل هذه المواد إلى العراق. وقد أدى ذلك إلى عدم تنفيذ فعاليات ونشاطات الرصد الوبائي والتشخيص المختبري والإكلينيكي المبكر. وعلى سبيل المثال، لم يصل عديد من الأجهزة الخاصة بتقييم الحالة المناعية للمصابين بهذا المرض ومقياس تركيز الفيروس، وهي من المسائل الأساسية في تشخيص الحالات ومتابعتها.

وعلى الرغم من ذلك كله، فقد وضع العراق خطة وطنية مستمرة لمتابعة تنفيذ البرامج يتم تجديدها، آخذة في الاعتبار تطورات الوضع الوبائي العالمي والإقليمي والمحلي. وتتركز الخطة الوطنية في جوانب التوعية والتثقيف لعموم الجمهور والفئات المعرضة لخطورة الإصابة وتوفير مستلزمات التعقيم وفحص الدم المتبرع به قبل استخدامه للتأكد من سلامته ورعاية المرضى وحامل الفيروس، حيث يولي البرنامج اهتماماً خاصاً للمصابين ويقدم لهم الرعاية الصحية والاجتماعية من خلال المراكز العلاجية والإرشادية في عموم القطر، إضافة إلى تقديم الدعم المادي لهم والعمل على توفير الأدوية الخاصة بالمرضى مجاناً، رغم الصعوبات التي تواجه البرنامج بسبب شحة الأدوية.

وإذا كان المجتمع الدولي، ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة، يجتمع اليوم لمواجهة مرض الإيدز باعتباره خطراً داهماً يهدد حياة ومستقبل شعوب العالم، فإن جريمة الحصار، التي تُرتكب ضد شعب العراق، والقصف اليومي من الطائرات

منتجات الدم بأنواعه للفحص بحثا عن فيروس نقص المناعة البشرية.

وتتوفر لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب إمكانيات الوصول إلى العيادات الخارجية المدعومة والحصول على العلاج الطبي بالمستشفيات، ويتم إسداء النصح إليهم بصورة منتظمة. وبمستطاعتهم أن يذهبوا إلى أي مستشفى للحصول على العلاج ويعالجون بنفس الطريقة التي يُعالج بها المرضى الآخرون. وتتوافر لهم أيضا إمكانيات الحصول على عقاقير ضد فيروس نقص المناعة البشرية. بيد أن عقاقير فيروس نقص المناعة البشرية غير مدعومة، مثلها في ذلك مثل كثير من العقاقير غير المعيارية الأخرى للعلاج من أمراض أخرى.

وتعمل الحكومة أيضا على نحو وثيق مع فئات المجتمع المحلي لزيادة الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والحيلولة دون التمييز ضد المرضى وأسرتهم. وهذه الفئات التي تعمل معها تشمل منظمة العمل من أجل مرضى الإيدز في سنغافورة ومجموعات أخرى عديدة تقدم الدعم للمرضى الذين يساعدون أنفسهم. وهذه المجموعات تلتزم بالوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب وتقديم الدعم للمرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ولن يقدمون الرعاية لهم وللمتطوعين. وتتلقى هذه الفئات تمويلا من الحكومة لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، كما أنها قدمت دعما كبيرا للحكومة عبر السنين. وتعزز الحكومة أيضا المزيد من أنشطة التدريب والأبحاث.

وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، تتعاون وزارة الصحة في سنغافورة مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وتقدم لها معلومات مستكملة بصورة منتظمة عن حالة فيروس

العالم. وتتعاطف سنغافورة مع الدول العديدة التي تعاني من الآثار الخطيرة لهذا الوباء.

وترى سنغافورة أن هذه الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تشكل فرصة للتفكير مليا في استراتيجيات الوقاية والرعاية التي تتخذها الدول الأعضاء. ويسرنا كذلك أن نتشاطر تجربتنا المحدودة جدا في مواجهة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلادنا.

إن أول حالة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سنغافورة جرى الإبلاغ عنها عام ١٩٨٥. ومنذ ذلك الحين، أصيب بهذا المرض أكثر من ٣٠٠ ١ نسمة من أهالي سنغافورة. ولقي حوالي ٥٠٠ نسمة حتفهم من بين السكان البالغ عددهم قرابة ٣ ملايين نسمة. وقد أعطت سنغافورة أولوية قصوى للوقاية من هذا المرض. فاعتمدنا برنامجا وطنيا شاملا متعدد القطاعات للتحكم في الإيدز. والتعليم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز متوفر في جميع القطاعات السكانية من خلال وسائل الإعلام، بينما توجد برامج منظمة على نحو أفضل ومتاحة للطلبة وللشباب وللموظفين الذين يخدمون في القوات المسلحة على الصعيد الوطني ولغيرهم من المعرضين للعدوى. أما الأفراد الذين يرون أنهم معرضون لخطر العدوى فيجري تشجيعهم على إجراء الفحوص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

ويجري اتخاذ تدابير صارمة لحماية إمدادات الدم على الصعيد الوطني. ويتم ذلك من خلال عملية بالغة الدقة لاختيار المانحين حيث يخضع جميع المانحين الذين يحتمل تبرعهم بالدم للمقابلة ويُطلب منهم الإفادة بأنهم لم يشاركوا ولا يشاركون في أنشطة تعرضهم لخطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. والأشخاص الذين يدلون بإفادات زائفة يصبحون عُرضة للمحاكمة. ويتم أيضا إخضاع كافة

إعمال حقوق الأطفال - وهو موضوع تركز عليه دورة استثنائية هامة أخرى للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر هذا.

ورغم انخفاض مستوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في جزر سليمان نسبيا، لا نستطيع أن نشعر بالرضا. وبما أن سكان جزر سليمان ناشطون جنسيا وكثيرو التنقل، وبالنظر إلى زيادة حالات العدوى بأمراض أخرى تُنقل عن طريق الاتصال الجنسي، ثمة احتمال بتزايد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وبالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية مثلنا، يمثل شعبها أو مواردها البشرية أهم مورد حيوي لديها، يشكل وباء الإيدز تهديدا خطيرا ومباشرا لأمن الإنسان وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهو مصدر جديد ومميت للضعفاء، ويؤدي إلى زيادة تفاقم جوانب الضعف الموجودة حاليا في المجالين البيئي والاقتصادي. ولن يكون بالمستطاع أن يتصدى سكاننا ونحن قلة واقتصادنا المكابد لانتشار هذا المرض. وبما أننا لا نزال في مرحلة الإبلال من أزمة عرقية دامت سنتين، يؤدي انتشار المرض إلى دمار تام. وقبل كل شيء، يصعب إلى حد كبير دفع تكاليف الرعاية والعلاج. ولذلك، وعلى غرار ما عبر عنه متكلمون سابقون، يعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأنه لا بد أن تكون الوقاية الدعامة الأساسية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

وفي هذا الصدد، اتخذت حكومتي، عن طريق وزارة الصحة والخدمات الطبية، عددا من تدابير السياسة العامة واستراتيجيات الوقاية، بما في ذلك خطة متعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتشمل الأنشطة المحددة شن حملات للتثقيف وزيادة الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، من خلال برامج إذاعية، ومسرحيات

نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في سنغافورة.

ونعلم أنه لا يوجد حتى الآن عقار يمكن أن يشفي من هذا المرض، وليس هناك أي لقاح للوقاية منه. ولذلك تعتقد سنغافورة بأن برامج التعليم والوقاية ما تزال هي العنصر الرئيسي للحد من نقل فيروس نقص المناعة البشرية. ونرى أن تعاون الجمهور والقطاعين الخاص والبشري يمثل عنصرا حيويا في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد لستر روس، الأمين الدائم لوزارة الصحة والخدمات الطبية في جزر سليمان.

**السيد روس** (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية):

أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيت لي كي أشارك في هذه الدورة الاستثنائية الهامة للأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، التي تضطلع بالمهمة الحاسمة المتمثلة في إعداد استراتيجية عالمية فعالة لمكافحة إحدى النكبات المميتة التي تؤثر على البشرية. ويود وفدي أن يشكر السفير بني وتسلي، ممثل استراليا، والسفير إبراهيم كا، ممثل السنغال، على ما بذلاه من جهود لا تعرف الكلل في المشاركة في تيسير المفاوضات بشأن مشروع إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

إن هذا الحدث التاريخي دليل على إرادتنا السياسية

الجماعية للتصدي لوباء له أبعاد عالمية؛ وهو وباء لا يحترم أي حدود وطنية، ويهدد جميع أهداف التنمية في عدد متزايد من البلدان النامية ويؤثر بدرجة كبيرة في مسار التنمية البشرية. وإضافة إلى ذلك، نتج عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أثر مأساوي على

فعال بتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

إننا نعرف قسوة وباء متلازمة نقص المناعة البشرية، ولكننا لا نتفق دوماً على طريقة التصدي له. فإذا كان فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب مرضاً من أمراض الفقر والجهل والاتصال الجنسي بصورة غير مشروعة والتمييز الجنسي. وبما أنه يترك أكبر أثر على النساء والأطفال الفقراء، لا بد من أن تتألف الاستراتيجية العالمية لمكافحة من تدابير متوازنة وعملية للتصدي لجميع القضايا التي تنطوي عليها هذه المسألة. وتكران أي منها أو عدم التركيز عليها من شأنه ألا يساعد إلا على انتشار المرض فحسب. ومن الأهمية القصوى. يمكن أن تتخذ إجراءات متضافرة على الصعيد الوطني ويقام تعاون متعدد الأطراف من أجل الوقاية والرعاية، على حد سواء، ومن أجل تخفيف أثر هذا الوباء على الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات كلها. وينبغي أن تتضمن تلك الجهود البعد المتعلق بمراعاة البعد الجنساني. وبعبارة أخرى، لن يكون بالمستطاع التصدي لهذا الوباء إلا بشن حملة عالمية تؤدي إلى هئية بيئة مؤاتية للوقاية والمكافحة، وبتدخلات تحمي حقوق الإنسان، وتقدم رعاية أفضل وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات للأحياء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. ونحتاج، قبل كل شيء، إلى تطوير لقاح فعال يكون سعره في متناول المرضى، إذا أردنا أن نوقف الزيادة في الإصابة بهذا الوباء.

وتعد الإحصاءات والاتجاهات العالمية الحالية لفيروس نقص المناعة/الإيدز مخيفة للغاية. وفي غياب العلاج، يجب على العالم أن يعامل الزيادة المتواصلة في الإصابة بوصفها حالة ميثوسا منها تتطلب رداً قوياً ومنسقاً. وفي ذلك الصدد، يعد اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة لمحاربة المرض خطوة هامة إلى الأمام. وتود جزر

درامية ومسرحيات عادية توضح الأثر المحتمل لمتلازمة نقص المناعة البشرية على مجتمعا.

وثمة حاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتوسيع نطاق أنشطة زيادة الوعي بهذا المرض في المناطق الريفية، مع مراعاة الحساسيات الثقافية. وبغية القيام بذلك، تعين علينا أن نتصدى للعقبات التالية: الافتقار إلى الموارد، والافتقار إلى الموظفين المدربين، والمشاكل المتعلقة بالاتصالات ونشر المعلومات بسبب تنوع اللغات والثقافات المحلية، وانخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، ولأسباب جغرافية. وثمة حاجة إلى تحسين تنسيق الأنشطة على صعيد المقاطعات.

وإضافة إلى أنشطة زيادة الوعي، أجرت وزارتي أيضاً فحصاً عن فيروس نقص المناعة البشرية للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأفراد المصابون بالعدوى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والمصابون بالسل، والمتبرعون بالدم، والأشخاص الذين يُشتبه في أنهم من المصابين بأمراض ذات علاقة بالإيدز. وكان أكثر صعوبة توسيع نطاق فحص المصابين المحتملين بهذا الفيروس بسبب عدم كفاية مرافق فحص فيروس نقص المناعة البشرية والافتقار إلى القوى العاملة المدربة، ولا سيما في المقاطعات؛ وأيضاً بسبب الافتقار إلى خدمات الدعم، من قبيل المرشدين ذوي الخبرة في إدارة حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وبسبب وصمة العار.

وعلى غرار ما صرح به المتكلمون الآخرون، تؤيد جزر سليمان بقوة اتباع نهج متعدد القطاعات نحو الوقاية، ينطوي على إشراك عامة الجمهور والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الكنائس. بيد أن الحاجة تدعو إلى تقديم موارد مالية كبيرة للقيام على نحو

نفكر فيما إذا كنا قادرين على الاحتفاظ بأعمالنا أو العثور على عمل جديد، وما إذا كانت حالتنا سوف تشمل قدرتنا على مواصلة عملنا.

هل سنكون قادرين على دفع أثمان العقاقير لإطالة أعمارنا؟ وما هو معنى حياتنا ونحن نعلم أفضل من أي شخص آخر أننا سوف نموت قريباً؟

تلك هي الأسئلة التي طرحها ٣٦,١ مليون شخص على أنفسهم كل يوم في السنة الماضية. فكم من الإصابات أو التأكيدات يمكننا أن نعطيها لهم؟

وبذلك المثال، أردت مجرد التأكيد أن الإيدز يهجم كل منا، بغض النظر عن نشأتنا، أو عنصرتنا، أو عاداتنا، أو حياتنا الجنسية، أو ثقافتنا. إنه يهجمنا جدا - أكثر مما يتوقعه معظمنا. وإذا فكرنا أن هناك في بعض البلدان واحداً من خمسة من البالغين مصاباً بفيروس الإيدز، يمكننا أن نتخيل بسهولة أن ذلك يمكن أن يعرض للخطر ليس أرواح كثير من الأسر فحسب، ولكن أيضاً حياة بلد ما، ومنطقة ما، والعالم بأسره. وهكذا فإن مشكلة الإيدز ليست من الطوارئ الطبية فحسب ولكنها أيضاً أزمة اجتماعية وثقافية واقتصادية.

وسان مارينو بعدها الصغير متأثرة أيضاً بالإيدز. لقد التقط أناسنا المصابون بالإيدز عامة عن طريق تبادل الإبر عند حقنهم بالمخدرات. ونظراً لحجم بلدي الصغير، والافتقار إلى التشريعات المناسبة، يفضل معظم مرضانا بالإيدز أن يعالجوا في الخارج لكي يتمكنوا من المحافظة على الخصوصية والسرية.

ولقد حاولت حكومتي القيام بحملة إعلامية جيدة ووضع سياسة تنسيقية للإيدز لرصد أية تطورات للمرض، إلى جانب نظام للإشراف على مانحي الدم وحالات نقل الدم. وزيادة على ذلك، تم في العام الماضي تشغيل إدارة

سليمان أن تعرب عن الامتنان لتلك الحكومات والمؤسسات والأفراد ممن أشاروا بالفعل إلى دعمهم. ويجب أن نعتمد على هذا الزخم. والقعود عن القيام بذلك سوف يكلف الأجيال الحالية والمقبلة خسارة معركتها ضد الفيروس/الإيدز.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة من ثم لسعادة السيد غيان نيقولا فيليب باليستا، رئيس وفد سان مارينو.

**السيد باليستا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي أن أنقل شكري إلى الرئيس على تنظيمه هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. إن الحضور الضخم لممثلي الدول الأعضاء على أعلى المستويات يسלט الضوء على الأهمية والعجلة اللتين تشعر بهما حكومتنا فيما يتعلق بالمشكلة العالمية حيال الفيروس/الإيدز. ولكي نحارب ونهزم عدواً قوياً، نحتاج إلى أن نفهمه. والوباء ليس استثناء من ذلك المبدأ. ولقهر المرض، يجب علينا أن نفهم طبيعته وتكوينه، وأسباب آثاره التدميرية، وعلاوة على ذلك، سيكولوجية ضحاياه وسلوكهم.

فلنضع أنفسنا في موضع أحد ضحايا الفيروس/الإيدز. ما هي الشواغل التي سنشعر بها؟ أولاً، ربما نفكر في كيفية التقاطنا للفيروس. قد يكون ذلك من خلال علاقات جنسية غير آمنة، أو عن طريق تبادل للإبر عند استخدام المخدرات، أو عن طريق الولادة.

وبعدئذ قد نفكر في أسرتنا؛ والأشخاص الذين نتصل بهم؛ وأولئك الذين يمكن أن نكون قد نقلنا المرض إليهم؛ وما إذا كنا سنترك أسرنا بدون دعم، وأطفالنا أيتاماً.

وقد نفكر في رد فعل المجتمع والأصدقاء، كيف سينظرون إلينا ويعاملوننا في المستقبل؛ وما إذا كانوا سينظرون إلينا بصورة مختلفة؛ وما إذا كانوا سيرفضوننا. وقد

تعهد فيه زعماء العالم وقف انتشار المرض بحلول عام ٢٠١٥ والبدء بتقليل حجم الفيروس/الإيدز.

وقد ينظر إلى الانعقاد العاجل لدورة استثنائية للجمعية العامة بشأن هذه المشكلة بوصفه خطوة هامة أولى نحو تنفيذ هذه الالتزامات. وترحب حكومة طاجيكستان بهذا الأمر، وتعرب عن استعدادها للمساهمة في الحملة المشتركة ضد انتشار الفيروس/الإيدز. ونحن نشاطر المجتمع الدولي تماما قلقه إزاء نمو وباء الفيروس/الإيدز، مما يتسبب في سلسلة كاملة من المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء العالم. ويرتبط الوباء بالفقر والجهل والتمييز بين الجنسين، وله تأثير سلبي خاص على النساء والأطفال، وعلى مستقبل البشرية.

ورغم أن عدد الأشخاص المصابين بالفيروس والمسجلين في طاجيكستان بالكاد يبلغ ٢٠ شخصا، فإن حكومتنا تنظر إلى خطر انتشار الوباء بجدية بالغة، وتتخذ إجراءات تشريعية وقائية وتدبير عملية لمحاربة هذا الفيروس الخطير. وفي عام ١٩٩٣ تحديدا، سن برلمان طاجيكستان تشريعا لمحاربة الفيروس/الإيدز، وفي عام ١٩٩٧ وضع واعتمد برنامج للوقاية من الفيروس/الإيدز. وفي هذا العام، وعلى أساس الخبرة المكتسبة من بلدان أخرى، تم توسيع ذلك البرنامج وتمديده إلى عام ٢٠٠٧.

وبناء على مبادرة وزارة الصحة في طاجيكستان وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، يجري إعداد ودراسة تقييم يجريه الخبراء. وبما يتفق مع مفهوم استراتيجية وطنية لمكافحة وباء الفيروس/الإيدز تراعى فيها الخبرة التي اكتسبتها البشرية في الحرب ضد الفيروس، أنشأت حكومة طاجيكستان مركزا وطنيا، هو أحد المراكز الأولى في منطقة آسيا الوسطى، هدفه وضع معلومات ونشرها بين السكان بشأن الحياة الصحية. وجنبا

ينظمها المتطوعون لتوفير المعلومات العلمية والاستشارة بالهاتف، مع ضمان السرية التامة والمطلقة. ولتعزيز التعاون الدولي، قامت وزارة الصحة في سان مارينو سنويا منذ عام ١٩٩٨ بتنظيم ندوة دولية بمشاركة كثير من علماء التحصين الهامين.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن أفضل شكل للوقاية يتمثل في برنامج تثقيفي شامل. وأن الخوف والقلق إزاء طرق التقاط الفيروس، مع كل ما يتعرض له ضحايا هذا المرض من أذى يؤديان إلى ظاهرة خطيرة تتمثل في التمييز والتفرقة، ويشكلان بالتالي عقبة أمام استخدام الخدمات الصحية والقائمين بها.

ويجب تقاسم المسؤولية بالتساوي. وينبغي للحكومات توفير العلاج والمساعدة والرعاية والدعم لمرضى الفيروس/الإيدز. وينبغي لمرضى الفيروس/الإيدز التصرف بشعور كبير من المسؤولية تجاه مجتمعهم. وينبغي تقديم تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة. وينبغي لشركات الأدوية ومؤسسات البحوث تكريس مزيد من الجهود للبحث، وإعطاء الأولوية للحصول على عقاقير الفيروس بدلا من إعطائها لمصالحها المالية.

واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة أن سان مارينو سوف تواصل حربها ضد الإيدز بكل قوتها. وسوف تتحالف دائما مع المجتمع الدولي لمحاربة هذا الوباء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي

سعادة السيد رشيد عليموف، رئيس وفد طاجيكستان.

**السيد عليموف** (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):

لا يسعني إلا أن أوافق على أن الفيروس/الإيدز لا يعرف حدودا. لقد أصبح مشكلة عالمية، ولحلها نحتاج إلى نهج عالمية، وإلى جهود مشتركة للحكومات والمنظمات الدولية. وأن اعتراف العالم بالأزمة واضح من إعلان الألفية، الذي

الدول المستقلة يتزايد عدد الحالات الجديدة من العدوى بالفيروس بواحد من أعلى المعدلات في العالم.

ومع ذلك هناك ناقل آخر لعدوى الفيروس هو تعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وطاجيكستان، بسبب وضعها الجغرافي في الخط الأول لمقاومة تهديد المخدرات الآتي من جارتنا أفغانستان، تولى أهمية خاصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وانتشارها. وجهود حكومة طاجيكستان في هذا المجال تلقت أوسع دعم ممكن من الأمم المتحدة والدول المجاورة وروسيا. ومن المعروف أن خطة العمل الإقليمية لمكافحة المخدرات، وهي الخطة التي تنفذها دول مجموعة "ال ٦ + ٢" بدعم من الأمم المتحدة تسفر بالفعل عن نتائج إيجابية. ونحن مقتنعون إلى حد ما بأن هذا سيكون له أثر أيضا على الحرب ضد العدوى بالفيروس.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة - وعلى وجه الخصوص منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز - يمكنها، كجزء من أنشطتها ذات الأولوية، أن تخصص بالفعل موارد أكثر للجهود الوقائية لمكافحة وباء الفيروس وتعزيز نظم الرعاية الصحية في البلدان التي يظهر الوباء فيها للتو. ونحن مقتنعون بأن دعم جهود تلك الحكومات سيساعد على منع المأساة المحتملة وينقذ مئات الآلاف من الأرواح البشرية.

ونتيجة عملنا، مشروع إعلان الالتزام بمكافحة الفيروس/الإيدز، يجب أن يعكس نهجا واسع النطاق لإيجاد حل لهذه المشكلة. وفي هذا الإطار، هناك حاجة إلى تحليل كل الجوانب ذات الصلة، والآثار والقرارات - سواء كان هذا يعني وضع سياسات كافية، أو تعبئة موارد مطلوبة أو ضمان تنسيق جهود وطنية ودولية على مختلف الصعد -

إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدأنا تنفيذ برامج واسعة النطاق للوقاية من الفيروس/الإيدز بين الشباب. ونعتقد أنه من أجل تنسيق جهود دول آسيا الوسطى في هذا المجال، هناك حاجة الآن لإنشاء مركز إقليمي متخصص لمكافحة الفيروس/الإيدز. وسيتمتع النشاط الفعال لذلك المركز، إلى حد كبير، على الدعم المالي الذي تقدمه الدول المانحة والمنظمات الدولية.

ومن الواضح أنه بصرف النظر عن طبيعة هذا المرض المروع، فإن الأسباب الجذرية لهذا الوباء الواسع النطاق تكمن في ضعف الأنظمة الصحية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان كثيرة في العالم، وفي قدراتها المحدودة على تحمل حالات تأزم. والعواقب الوخيمة المترتبة على الصراع الأهلي سيشعر بها لوقت طويل في طاجيكستان، حيث يمر النظام الصحي الآن بأصعب مراحل منذ ثلاثين عاما. والحكومة تبذل جهودا كبيرة لترميم البنية الأساسية للنظام الصحي في المناطق التي عانت من الصراع.

وبالرغم من الموارد المحدودة في الميزانية، تمول طاجيكستان مشاريع تستهدف تعزيز الرعاية الصحية والطبية الأساسية ومكافحة انتشار الأمراض المعدية. وهذه الحملة أسفرت بالفعل عن نتائج إيجابية. ومع ذلك، فبدون دعم خارجي، قد تصبح هذه الإنجازات ذات طابع قصير الأجل.

بطبيعة الحال، مما يثير قلقا خاصا في طاجيكستان انتشار أمراض تزيد من حدة انتشار وباء الإيدز. فخلال السنوات العشر الماضية، زاد معدل الوفيات من مرض الدرن الرئوي إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه وارتفع عدد الذين يعانون من أمراض منقولة عن طريق الاتصال الجنسي خمس عشرة مرة. وفي المؤتمر الإقليمي المعني بالفيروس/الإيدز الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠١ في ألماني لوحظ أن في بلدان رابطة

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ستيفان تافروف،  
رئيس وفد بلغاريا.

**السيد تافروف** (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): إن وباء  
الإيدز، بعد عشرين عاما على ظهوره، يصل الآن إلى أبعاد  
تتجاوز أسوأ التوقعات. ومن الواضح أن أي تصد للوباء  
يجب أن يكون متعدد القطاعات ومتعددة الأبعاد. ومكافحة  
الإيدز تتطلب تغييرا جذريا مستداما من كل فرد وكل  
مؤسسة. ودور المجتمع المدني في هذا الشأن دور حاسم.

إن بلغاريا، في هذه المرحلة، لا تتأثر تأثرا كبيرا  
بالإيدز. ومنذ عام ١٩٨٥، سُجلت ٣٣٨ حالة. لكن  
السلطات البلغارية والمجتمع البلغاري عموما وضعوا استراتيجية  
محددة تستهدف احتواء مرض الإيدز وإبقائه عند مستويات  
منخفضة. وبلغاريا مقتنعة بأن التعاون الوثيق مع المنظمات  
الدولية المختصة والتنسيق الإقليمي عنصران رئيسيان في أية  
استراتيجية وطنية لمكافحة الوباء.

في السنوات الثلاث الماضية، أحري تحليل شامل  
للحالة الوبائية في بلغاريا بالدعم النشط من برنامج الأمم  
المتحدة للتنمية. وهذا التحليل مكن من وضع استراتيجية  
وطنية لمنع العدوى بالإيدز عن طريق الاتصال الجنسي  
والسيطرة عليها، ومن وضع برنامج وطني أيضا للسنوات  
٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧. وتركز مجالات الأولوية لهذا الجهد على  
الشباب والجماعات الضعيفة، مثل أقلية العجر ومتعاطي  
المخدرات عن طريق الحقن، من بين آخرين. والخدمات  
الصحية والخدمات الاجتماعية المتخصصة مركزة بشكل  
خاص على هذه الاستراتيجية، التي تتضمن أيضا سياسات  
مفصلة لكشف العدوى ورصد الوباء.

وينبغي إبراز أن البرنامج الوطني تموله الدولة  
بالكامل. كما أن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم  
المتحدة - وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم

وهناك أيضا حاجة إلى تحديد نطاق الجهود التي تبذل على  
المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وفي وثيقة مشروع الالتزام، فإن المستوى الذي يُعزى  
إلى المشكلة الراهنة المتعلقة بالفيروس/الإيدز يجب أن يتناسب  
مع التحديات الأخرى، التي لا تقل خطورة، والتي تواجه  
المجتمع الدولي، مثل تلك المتعلقة بالصراعات، والجوع،  
والفقر والأمراض المعدية، التي لا تزال الملايين من البشر في  
أنحاء العالم تعاني منها. وفي رأينا أنه، مما له أهمية بالغة أن  
تراعى في مشروع الإعلان الحاجة إلى برامج تهدف إلى  
مكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي ينطوي على استخدام  
المخدرات بين الشباب. وطاجيكستان تؤيد التدابير المقترحة  
في مشروع الإعلان لتعبئة الموارد المالية، بما في ذلك إنشاء  
صندوق عالمي للفيروس/الإيدز، قد لا يساعد كل البلدان  
التي يصيبها الوباء فحسب وإنما أيضا تلك التي يبدأ وباء  
القرن العشرين بالظهور فيها.

إن الفيروس المسؤول عن هذا المرض، الذي يصيب  
جهاز المناعة البشري ويحرمه من القدرة على مقاومة أمراض  
متنوعة، فرض تحديا على البشرية كلها. والتدابير على الصعد  
الوطنية والإقليمية والدولية الواردة في مشروع الإعلان يجب  
أن تعبئ المجتمع الدولي لتنفيذ الأهداف الموضوعية لمكافحة  
الفيروس/الإيدز بشكل فعال.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي  
الكلمة للمتكلم التالي، أطلب إلى الممثلين أن يتفضلوا  
بالتحرك بهدوء عبر صفوف المقاعد لدى نهاية كل بيان  
وعندما يدخلون إلى قاعدة الجمعية العامة أو يخرجون منها،  
ذلك حتى لا يزعجوا المتكلم الذي تعطى له الكلمة وأنا  
أعتمد على الحاضرين للتعاون في الحفاظ على النظام والهدوء  
في القاعة، مما يتفق والوقار واللياقة المتوقعين من أعضاء  
الجمعية العامة.

مكافحة انتشار الفيروس/الإيدز. غير أن ضخامة التهديد والتكاليف الباهظة التي ينطوي عليها تفرضان علينا العمل بحسب. فلا بد من أن تركز أعمالنا على قضيتين أوليتين هما: الطابع العالمي لأزمة الإيدز التي تهدد كل بلد على وجه البسيطة، والحالة المأساوية التي تعرض مستقبل القارة الأفريقية للخطر.

ولم يعد بمقدور المجتمع الدولي أن يتجاهل أن أفريقيا تتعرض بشكل متزايد وتقف ضعيفة أمام الوباء. فنلنا سكان العالم المصابون بالفيروس موجودون في أفريقيا حيث ما فتئت التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتخلف لأكثر من عقد من الزمن. وإذا كانت أفريقيا تعاني من الفيروس/الإيدز بشكل غير متناسب فالمرض بعواقبه المدمرة لا يقتصر إطلاقاً على تلك القارة. فالإيدز ينتشر في آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وفي أمريكا اللاتينية وغيرها، غير معترف بأهم أو حدود، ولا بعرق أو جنس. ولما كانت طبيعة المشكلة وعواقبها عالمية النطاق، وجب أن يكون تصدينا لها على هذا النحو. فعلى كل الأمم والحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأفراد إيجاد الحل والاتحاد في جهد عالمي شامل لوقف انتشار الإيدز وتوفير الرعاية للذين يعانون منه بالفعل.

وإسرائيل ترحب في هذا الصدد بالدعوة العالمية التي أطلقتها الأمين العام إلى العمل، وتشيد باقتراحه إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز يضع الأمم المتحدة في موضع الصدارة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة انتشار المرض. وإسرائيل على استعداد للإسهام بنصيبها في هذا الجهد العالمي بعد قرار وزارة خارجيتها في كانون الثاني/يناير المنصرم بأن تشارك مشاركة كاملة في الكفاح الدولي ضد الإيدز.

وخلال هذه الدورة الاستثنائية ستسعى إسرائيل حثيثاً إلى اكتشاف سبل الإسهام في الجهد الدولي بمهاراتنا

المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان - هي وكالات شريكة نشطة وذات قيمة كبيرة. كذلك فمؤسسة المجتمع المفتوح وسائر ممثلي المجتمع المدني يشاركون بقدر كبير. وفي هذا العام قررت بلغاريا الانضمام إلى برنامج الشراكة الإقليمية لمكافحة الإيدز في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.

وباعتبار الإيدز مرضاً معدياً فإن له أثراً نوعياً على الأمراض المعدية بصفة عامة. ولا يمكن إحراز النصر على الإيدز في العالم إلا بتعزيز قطاع الصحة العامة بأكمله وبالقضاء على سائر الأمراض ذات الأهمية الاجتماعية كالتدرن الرئوي والملاريا والشلل وأمراض معدية أخرى يمكن توقيها بالتلقيح.

ووباء الإيدز ظاهرة عالمية، ولذا يتعين علينا أن نكون عالميين في تصدينا له. وتفرض علينا مكافحة الإيدز بتجميع جهودنا رغم الاختلافات السياسية والثقافية والدينية فيما بين الثقافات والمجتمعات.

ووفدي يرحب بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. فنحن نراها بارقة أمل، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا، القارة الأشد تضرراً. وبلغاريا على استعداد لبذل كل طاقتها للإسهام في التصدي العالمي لهذه الجائحة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لسعادة السيد يهودا لانكري، رئيس وفد إسرائيل.

**السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):** إن إسرائيل ترحب بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ويسرنا أن الأمين العام رفع الآن موضوع تهديد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة في أفريقيا ليتصدر جدول الأعمال الدولي. وهذه الدورة الاستثنائية تتيح محفلاً لفرصة تاريخية أمامنا لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي

مناشداً حارة إلى أمم العالم للعمل بسرعة وحسم. وأمام هذا يتملكنا اليأس بسهولة. ولكننا لا نجرؤ على اليأس. فشعوب العالم تنظر إلينا اليوم، يحدوها الأمل؛ ومن أجلهم ومن أجلنا جميعاً ومن أجل أبنائنا ومستقبل البشرية يجب أن نلزم أنفسنا بالقضاء على ويلات الإيدز من على وجه الأرض.

وتتطلب منا طبيعة الجائحة العالمية في عالمنا المتزايد التعقيد والترابط تفكيراً جديداً وقيادة جسورة وعملاً شجاعاً في الوقت المناسب. فالنعمل على كفالة أن تأتي هذه الدورة الاستثنائية بنتائج حقيقية، وألاً يغيب عن بالنا أن نجاح هذه الدورة سيقاس في نهاية المطاف بما لا يقل قيمة عن الحياة البشرية. وكما يقول المثل القديم فإن "من ينقذ روحاً واحدة فكأنما ينقذ الناس جميعاً".

وبهذه الروح، ستبذل إسرائيل قصارى جهودها لكي تسهم في الجهود العالمية لمكافحة وباء الإيدز. ونشجع جميع المشتركين في هذه الدورة على إعطاء الأولوية القصوى لاتخاذ إجراءات ملموسة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد والتر بازان، رئيس وفد مالطة.

**السيد بازان** (مالطة) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يعلن أنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

إن من واجب هذه الهيئة أن تجتمع في دورة استثنائية لكي تستعرض وتناقش وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بعد مرور ٢٠ عاماً على تشخيص أول حالات هذا المرض والتعرف عليها. وفي هذين العقدين، وصل الوباء إلى أبعاد عالمية وجرى الاعتراف به على نطاق واسع على أنه من أخطر التحديات التي تواجهها البشرية اليوم، إن لم يكن

وخبراتها. ونضع قدرات إسرائيل في ميادين نقل التكنولوجيا والزراعة العصرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأدوية والصحة العامة وتنمية المجتمع وتنقيفه، على أهبة الاستعداد. وقد بحثنا إمكانية إنشاء وحدة صغيرة متنقلة، كنوع من وحدات الصحة المتنقلة التي تقدم المساعدة الوقائية والدعم التشخيصي والسريري وتوفر رعاية الأم والطفل في المناطق التي يتعذر الوصول إليها. وإسرائيل قادرة على تقديم المشورة والمساعدة في إنشاء مؤسسات للأيتام بسبب الإيدز في ضوء خبرتنا الفريدة في التعامل مع هجرة الشباب ومؤسسات تعليم الشباب. ونحن مستعدون لبذل كل ما نستطيع وراغبون في ذلك كما أننا ملتزمون بإقامة شراكات تمكّن من استغلال خبراتنا لتعود بأقصى فائدة.

ومن حسن حظنا في إسرائيل أن معدل انتشار الفيروس/الإيدز منخفض نسبياً عندنا. فحتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كان قد تم إبلاغ وزارة الصحة عن ٦٩٠ حالة إيدز و ٤٠٢ ٢ شخصاً إيجابيين للفيروس، منذ تفشي الوباء في عام ١٩٨٠. غير أننا أقمنا بنية أساسية شاملة للفحص والمعالجة والتنقيف والرعاية للمصابين، تولت وزارة الصحة تنسيقها. كما وضعت الوزارة برنامجاً تنقيفياً شاملاً يركز على الوقاية من العدوى ويقدم العلاج والمتابعة للمصابين بالفعل، بما في ذلك توفير لقاح شامل ضد عودة الفيروس يقدم للمريض بتكلفة بسيطة. كذلك أثمرت شراكتنا مع المنظمات غير الحكومية وخاصة مع مشروع القدس لمكافحة الإيدز، الذي يشتمل على برامج تعليمية ويزكي الوعي بالإيدز بين الجمهور عامة ويدعو إلى حقوق مرضى الإيدز و يقيم حلقات عمل تدريبية في أكثر من ٢٠ بلداً.

وقد غمرنا شعور بالأسى ونحن نستمع إلى المتكلمين في هذه المناقشة من رؤساء الدول والحكومات الذين ذكروا الأرقام المخيفة عن انتشار وباء الإيدز وقدموا إحصاءات خطيرة لوصف الخراب الذي يلحقه المرض، وأصدروا

ورغم أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في مالطة ضئيل إلى أدنى حد ويبدو أنه تحت السيطرة، تشير الدراسات ذات الصلة إلى أن الجيل الذي ولد ونشأ خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية تعوزه المعلومات الكافية عن المسائل الجنسية أو تصل معلومات خاطئة. ولا يمكن أن تعالج هذه الحالة الخطيرة إلا من خلال الأخذ ببرنامج شامل للتعليم الجنسي كجزء لا يتجزأ من الحد الأدنى للمناهج الدراسية الوطنية. وستأخذ إدارة التعزيز الصحي في وزارة الصحة بهذه الممارسة في المستقبل القريب جدا.

ويجري استكمال التعليم بمحملات للارتقاء بالوعي تستهدف من سبق أن أكملوا دراستهم. واستعمال وسائط الإعلام لتعزيز ممارسة الجنس على نحو آمن يمكن السلطات الصحية من الوصول إلى أقصى عدد من الجمهور. ويجري تعميم المعلومات المكتوبة في نفس الوقت استكمالاً للرسالة المبلغة. وفضلاً عن ذلك، يجب تأكيد الدور الجوهرى الذي تضطلع به الأسرة في استراتيجية الوقاية الوطنية.

والدعم مطلوب لكل من العلاج والرعاية. وفي مالطة، يأخذ الدعم عادة شكل إسداء المشورة قبل إجراء الفحص وبعده. والموظفون في مجال الصحة ممن يشتركون مباشرة في هذه العملية يجري تحديث معلوماتهم دورياً من خلال عقد حلقات دراسية سنوية لاطلاعهم على أحدث النهج وأفضل الممارسات والمناهج. والعلاج متاح كجزء لا يتجزأ من الرعاية الصحية الوطنية ويقدم وفقاً لمتطلبات كل حالة على حدة.

ولا يمكن التغاضي عن احترام حقوق الإنسان في جميع جوانب ومراحل مكافحة هذا الوباء. والتقليل من التعرض للإصابة بالفيروس من خلال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو حجر الأساس في أية حملة فعالة. وهذا استراتيجية تتواءم مع الجهود الرامية إلى الإقلال من

أخطرها. ولهذا الوباء عواقب مدمرة على البشرية أسوأ بكثير من أية حرب أو كارثة طبيعية.

وفي الأشهر والأسابيع القليلة الماضية، لاحظنا أن عقد هذه الدورة الاستثنائية يحفز على الاضطلاع بأنشطة مكثفة على جميع المستويات. والارتقاء بالوعي العام يزيد التوقعات، ونحن نواجه الآن تحدياً ضخماً. ولهذا، فإن تصميمنا والتزامنا المحسدة في إعلاننا الختامي يجب أن تعادل تلك التوقعات الجديدة.

ومما يثبت، بل ويؤكد، خطورة الحالة الإحصاءات التي تبعث، بكل أسف، رسالة واضحة ومزعجة جدا. فهناك أكثر من ٣٦ مليون نسمة في العالم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويوجد ٩٠ في المائة منهم في العالم النامي و ٧٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ويولد ٦٠٠ ٠٠٠ طفل سنوياً وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وكان من المتوقع في مواجهة أزمة بهذه الأبعاد، وفي ضوء الموارد المتاحة المحدودة، أن تجرى مناقشة حول ما إذا كان من الواجب إعطاء الأولوية للوقاية أم للعلاج في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن الواضح الآن أن الوقاية والرعاية هما على السواء استراتيجيات تدعم إحداها الأخرى في التصدي الراسخ لهذا الوباء.

ومع ذلك، لا تزال للوقاية أهميتها الأساسية. ويجب ألا تفسر على أنها لا مبالاة تسخر. من سبق أن أصيبوا بالمرض، بل على أنها نهج ضروري وعملي يستهدف تخفيض عدد المحتاجين إلى رعاية وعلاج إلى أدنى حد ممكن. وسيفرج هذا بالتالي عن الموارد الأساسية جدا لإجراء علاج أفضل وأكثر فعالية، فضلاً عن تكثيف أنشطة البحث. والوقاية استثمار من أجل الرعاية والدعم والعلاج.

ويبدو بوضوح أن الجهود المتضافرة اللازمة لمكافحة هذا الوباء تتطلب زيادة كبيرة في تمويل خدمات الصحة العامة على الصعيدين الوطني والدولي. ويقدر أن تحقيق الأهداف المحددة يتطلب إنفاقا تتراوح قيمته بين ٧ مليارات و ١٠ مليارات دولار سنويا. ويختلف هذان الرقمان اختلافا بينا مع الإنفاق الحالي، وهو مليارا دولار. وهذا التفاوت بين التمويل الحالي والمقترح يقوي مرة أخرى اعتقادنا بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يعرب عن تضامنه، وبخاصة مع الضحايا الحاليين والمحتملين، من خلال اتخاذ تدابير ملموسة للدعم المالي وغيره.

وختاما، يجدر بوفد بلادي أن يعترف، بل ويشيد، بالدور القيادي والتنسيقي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي نهاية المطاف، يبدو أن الأخذ بنهج متوازن ومنسق هو الخيار الأكثر صلاحية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال القيادات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن الضروري أن تلتزم جميع الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني والأفراد إذا كان لنا أن نكفل تحقيق تخفيض كبير في عدد المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب علينا أن نكثف جهودنا لكي نعمل معا على وضع حد لهذه المأساة الإنسانية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لسعادة السيد فؤاد مبارك الهنائي، رئيس وفد عمان.

**السيد الهنائي (عمان) (تكلم بالانكليزية):** في البداية، يشرفني أن أشترك في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

العار والتمييز والعزل الاجتماعي. ونظرا لأن الأطفال والنساء ضعفاء بصفة خاصة، فهم يستحقون اهتماما خاصا. وعند رسم السياسات والاستراتيجيات، يجب أن نكفل بقاء هذه المجموعات والفئات الضعيفة على رأس جدول أعمالنا. وفضلا عن ذلك، يجب تشجيع من هم في أقصى درجات الخطورة على إجراء الفحص وطلب المشورة. والبرامج التي تعالج قضايا مثل السلوك الجنسي الخطر وتعاطي المخدرات بالحقن هي برامج ضرورية إذا كان لنا أن نسلط الضوء على الخطر الكامن في هذه الأنشطة وأن نحقق التغيير المطلوب في السلوك.

ومما لا شك فيه أن فضلا عما يتسبب فيه هذا الوباء من خسارة فادحة في الأرواح، فإنه يترك آثارا اجتماعية واقتصادية سلبية ضخمة. وهناك جيل كامل معرض للخطر مع ما يواكب ذلك من تهديد للتنمية. ويخلف هذا المرض في طريقه المنكوب أيتاما ويودي بحياة الكثيرين من المدرسين والمعلمين الذين تقل فرص التعويض عنهم. وتصفية أفضل عناصر المجتمع وأكثرها إنتاجا لا يترك آثارا سلبية على جيلنا الحالي فحسب، بل يعرض للخطر كذلك آفاق التنمية وموارد المستقبل.

وفيما يتعلق بالرعاية، نرحب ترحيبا شديدا بالنتائج التي تحققت طرق العلاج الفعال جدا بمضادات الفيروسات الارتدادية التي تؤدي إلى تخفيض كبير في معدلات الوفيات بسبب الإيدز. ومع ذلك، فمما يؤسف له أن الأغلبية العظمى من المصابين لا تزال غير قادرة على الحصول على هذا العلاج. والتطورات التي حدثت مؤخرا في المناقشات حول تسعير الأدوية تبعث الأمل مرة أخرى في الملايين من الناس. والخطوة التالية هي تدعيم النظم الصحية بحيث يمكن توصيل هذه الأدوية إلى من يحتاجون إليها.

المبالاة بهذا الوباء العالمي. وفي هذا الصدد، دأبت عمان على إظهار استعدادها للتعاون مع الوكالات الإقليمية والدولية التي تعمل بنشاط في مكافحة الوباء. وأشادت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز بعمان على ما تتسم به من شفافية فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن المرض وعن أداء برنامجها الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ويطبق البرنامج الاستراتيجيات الموصى بها على الصعيد الدولي من أجل مكافحة هذه المشكلة.

واستهل برنامج عمان لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في عام ١٩٨٧ بوضع استراتيجية شاملة لزيادة الوعي بين السكان، وحشد الموارد الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي بغية منع المشكلة ومكافحتها. ومنذ ذلك الحين استهل البرنامج الأنشطة التالية:

لقد قمنا بشن حملة وطنية من الاتصالات ونشر المعلومات بشأن المشكلة وما يرتبط بها من أنماط سلوك تعرض للخطر، استهدفت بخاصة الشباب والمراهقين الذين يشكلون نسبة ٥٠ في المائة من الشعب العماني. وما زال البرنامج يعمل أيضا بنشاط لمكافحة الخوف والعار والتمييز، وهي مسائل ترتبط بهذه المشكلة. وقمنا بتوطيد وتعزيز تدابير ضمان سلامة الدم في البلد للقضاء على خطر نقل العدوى عن طريق الدم ومشتقاته. ونشجع الفحوص التطوعية ونقدم التوجيه ومن ثم نوفر العلاج الملائم والمعياري، بما في ذلك تدابير الوقاية من نقل المرض من الأمهات إلى الأطفال. وقمنا بوضع نظام لرصد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتقديم المعلومات بشأنه، لتوثيق حالة العدوى والمرض واتجاهاتها.

ونعرب عن سرورنا بخاصة إزاء العلامات المشجعة نتيجة المناقشات التي جرت في منظمة الصحة العالمية وبرنامج

سلطنة عمان، تحت القيادة الحكيمة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد، حققت إنجازات هائلة في مجال صحة سكانها عبر السنوات الثلاثين من مهنتها. وتم التسليم بتلك الإنجازات على نطاق واسع وأشادت بها شتى المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مؤشرات الصحة مثل معدلات وفيات الأطفال ومن هم تحت سن الخامسة ومعدلات وفيات الأمهات ما زالت تدل على انخفاض مطرد وثابت في السلطنة خلال العقود الثلاثة الماضية. وتم القضاء تماما على عدة أمراض وبلغ العمر المتوقع عند المولد مستويات تقارب مستويات البلدان المتقدمة النمو. فضلا عن ذلك، تم توفير شبكة موسعة من المرافق الصحية العصرية لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات وتوفير الشبكة بسهولة لسكان عمان قاطبة. وهكذا، فإن الإنجازات الصحية التي حققتها عمان تعد جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاجتماعية الشاملة.

وبالرغم من ذلك، أدت التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية السريعة إضافة إلى التحول الديمغرافي في عمان إلى تغير ملحوظ في مجموعة المشاكل والأخطار الصحية التي تواجه السكان في الوقت الحاضر. وهكذا، فإن الأمراض غير المعدية، وحالات الاعتلال بسبب نمط الحياة والأمراض الناشئة أصبحت أسبابا رئيسية تثير الاهتمام. وأفادت التقارير عن ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب لأول مرة في عمان في عام ١٩٨٤، وهو الوباء العالمي الذي أصاب كل القارات، والبلدان والمجتمعات في أرجاء العالم.

ومع أن انتشار العدوى بهذا المرض في البلد لا يزال على نحو ثابت عند مستوى منخفض، لا تشعر الحكومة بالرضا إزاء ذلك في الداخل ولا تتخذ ذلك ذريعة لعدم

واسمحوا لي أن أصرح أولاً بأن هنغاريا توافق على البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

قبل خمسة عشر عاماً، تم التسليم بوجود فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في هنغاريا بصفته واحداً من التحديات الوبائية الرئيسية التي ظهرت في العقود الأخيرة، ويعد الآن قضية تتسم بأهمية كبرى. وتعتقد هنغاريا أيضاً أنه بغية مواجهة هذا التحدي، ينبغي أن تتألف المواجهة من جوانب مجتمعية واسعة النطاق، تشمل في جملة أمور الحقوق الثقافية وحقوق الإنسان، فضلاً عن الجوانب المتصلة بعلم الأوبئة.

وتنتمي هنغاريا إلى مجموعة البلدان التي ينخفض فيها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وبين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ بلغ مجموع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ٨٩٩ شخصاً، منهم ٧٦٦ ممن لديهم رمز للتعريف، في حين ظل ١٣٣ شخصاً مجهولي الهوية. وبلغت نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ٨٥ شخصاً من كل مليون نسمة من السكان بنهاية عام ٢٠٠٠. والمعدل السنوي للمصابين حديثاً المعروف بأنهم أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية هو ٤٨ شخصاً، أي بمعدل ٤,٧ إصابة لكل مليون نسمة.

ونسبة الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية كبيرة. وبنهاية عام ٢٠٠٠، كان مجموع عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية قد بلغ ٢٢١ شخصاً ينتمون إلى ٥٦ بلداً حسبما أفادت التقارير، وهذا يمثل نسبة ٢٩ في المائة من جميع الأشخاص المسجلين بأنهم أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن الجدير بالذكر أن عدداً من أولئك الأشخاص وصل إلى هنغاريا بهدف محدد يتمثل في إجراء فحص خاص بفيروس نقص المناعة البشرية.

الأمم المتحدة المعني بالإيدز مع منتجي الأدوية لتخفيض تكلفة العقاقير المركبة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ونثني على صناعة الأدوية للامتيازات التي قدمتها حتى الآن، ولكن نكبة ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب تطالبها وتطالبنا بعمل المزيد. والمجتمع الدولي ملزم أيضاً بزيادة وتنسيق جهوده العلمية وأبحاثه الرامية إلى تطوير لقاح فعال، ينبغي أن يعزز النصر على هذا الوباء في نهاية المطاف.

وفي الختام، وبالرغم من أن عمان تدرك أهمية العمل الوطني النشط لمواجهة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب على المستوى الشعبي، لا يخامرنا شك في أن من شأن العمل الجماعي والشراكة فحسب على الصعيد الدولي أن يمهد الطريق للخلاص من هذا الكابوس الذي يواجه البشرية. وتدعو الحاجة إلى قيامنا جميعاً بالمزيد من الأعمال وبذل المزيد من الجهود بغية تخفيف معاناة الأشخاص الأكثر تأثراً بهذا الوباء الذين تتوفر لديهم إمكانيات ضئيلة لمكافحته. وفي هذا السياق، تعرب عمان عن تقديرها لما تبذله منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز من قيادة وجهود وما تبذله وكالات وشركاء آخرون في هذه الحملة. وتتطلع قدما إلى مواصلة عملنا بالتعاون مع شركائنا استلهاما بروح التضامن الدولي لمكافحة هذا الوباء العالمي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

لسعادة السيد ألان بينتر، رئيس الأطباء ورئيس وفد هنغاريا.

**السيد بينتر** (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي أن أغتتم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على توليه رئاسة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأود أن أؤكد له دعم وفد هنغاريا التام في أدائه لواجبه الهام.

بالمعلومات والمشورة، وتعزيز الفهم في المجتمع والإسهام في مكافحة الوصمة الاجتماعية والتمييز. وبفضل التثقيف ومساعدة وسائط الإعلام، جرى تنظيم وتمويل وتنفيذ برامج الوقاية والحملات المكثفة على نطاق الدولة بمشاركة قوية من المجتمع المدني. وقد ثبت نجاح هذه الممارسات في هنغاريا حتى الآن.

وتبشر إمكانيات الاكتشاف المبكر للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتطورات التي طرأت مؤخرا في مجال العلاج بواسطة العقاقير المضادة للفيروس بالأمم في تخفيف عبء هذا المرض عن كاهل العالم بأسره. وينبغي أن تبذل الجهود لتوفير أرفع المستويات المتاحة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع البلدان.

والحقائق المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صعيد العالم مذهلة وتدعو إلى التضامن في العمل. وتؤيد الحكومة الهنغارية تأييدا كاملا روح مشروع إعلان الالتزام بالتصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واتخاذ إجراءات على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية. والحكومة الهنغارية ملتزمة بالمساهمة في نجاح تنفيذ هذا الإعلان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد أحمد الحداد، رئيس وفد اليمن.

**السيد الحداد** (اليمن): لم يكن ليخطر على بال

أحد منذ عشرين عاما، وتحديدًا في حزيران/يونيه ١٩٨١ عندما تم اكتشاف أول حالة لمرض الإيدز، الهول الذي سيحدثه فيروس الإيدز. ففي مسار العقدين الماضيين، بلغ عدد المتوفين، ومعظمهم من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، ما يزيد عن ٢٠ مليون نسمة. ويوجد اليوم ٣٦ مليونًا ممن يفتك بهم المرض. وفي حين يتسم هذا العصر بالتنوع لابتكارات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك في مجال صناعات الأدوية، بيد أن العقل البشري ما زال

وحسبما يجري في أرجاء العالم، تبين فئات الإصابة وجود أنماط متغيرة. وتزيد نسبة انتقال المرض بين مشتبهى الجنس الآخر. وتمثل النساء نسبة ١٣ في المائة من جميع المسجلين بأنهم أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية، وتميل هذه النسبة إلى الزيادة. بيد أن عدد المسجلين بأنهم أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية من مستخدمي المخدرات ما زال منخفضا؛ وتم تحديد حالتين لا غير حتى نهاية عام ٢٠٠٠، وذلك بالرغم من أن عدد مسيئي استخدام المخدرات أخذ في التزايد بمعدل ينذر بالخطر. وإدراكا لأخطار نقل الفيروس بين مستعملي المخدرات تواصل السلطات الصحية في هنغاريا بذل جهود هائلة لمعالجة هذه المشكلة.

وتشير البيانات المقدمة بوضوح إلى الإبقاء على ولاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هنغاريا على مستوى منخفض نسبيا منذ اكتشافه لأول مرة حتى الآن. وقد نتج هذا جزئيا عن استحداث تدابير وبائية صارمة فور ظهور أولى حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨٥، وعن اتساق الاتجاه الذي اتخذته السلطات الهنغارية خلال فترة الـ ١٥ عاما الماضية.

واتبعت هنغاريا بصفة منتظمة ممارسة متمشية مع المبادئ الرئيسية الواردة في مشروع إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي دعينا إلى اعتماده في هذه الدورة الاستثنائية، وركزت بصفة خاصة على مفهوم أن الوقاية يجب أن تكون عماد استجابتنا. ومن المعترف به أيضا أن الوقاية والرعاية والدعم والعلاج أمور لا ينفصل بعضها عن بعض بل يعزز كل منها الآخر.

وقد جرى تطوير الرصد الوبائي التقليدي في هنغاريا، إلى جانب مرافق الإرشاد والفحص الطوعي، ولا سيما بالنسبة للفئات المعرضة للمخاطر الشديدة، وذلك لتزويد الأشخاص من حامل فيروس نقص المناعة البشرية

فإن المبالغ المراد تحصيلها هي البداية، أما الإجراءات التي على المجتمع الدولي الالتزام بالقيام بها في هذا السياق فينبغي أن تشمل، ضمن حملة أمور، معالجة حالات الفقر المدقع، وتأثيرات الديون الخارجية وأعباء خدمتها، والالتزام بالمساعدات الإنمائية الرسمية، والأخذ بيد اقتصادات البلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية بشكل عام، لتجد مسارها الطبيعي والفاعل في سياق الاقتصاد العالمي المبني على أسس العدالة والمساواة والمسؤولية المشتركة.

ويعتقد وفد الجمهورية اليمنية أن هذا الاجتماع الكبير الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة حدث تاريخي هو الأول من نوعه من حيث الاهتمام بالجوانب الصحية. إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن هذه الدورة ما هي إلا كسر لحاجز الصمت القاتل تجاه جائحة الإيدز، وأن الجهود المقبلة التي ينبغي على المجتمع الدولي أن يقوم بها هي الأساس.

ومنذ تفاقم خطورة مرض الإيدز أولت حكومة الجمهورية اليمنية اهتماما خاصا لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمحاربته، سواء من الجانب الحكومي الرسمي، أو بتحفيز المشاركة الفاعلة لشرائح المجتمع المدني للمشاركة، وبالتعاون مع أجهزة منظمة الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الإيدز كآلية للقيام بكافة الجهود المطلوبة. وهناك نموذج حفاز للمشاركة الجماهيرية من خلال الدور الذي تقوم به الجمعية الوطنية للوقاية من الإيدز، حيث تقوم بتنفيذ عدد من البرامج المتنوعة، ومن بينها المحاضرات والندوات واللقاءات الجماهيرية بغرض التوعية والوقاية من هذا المرض الخطير. كما تقوم الجمعية بإيلاء العناية الخاصة لمرضى الإيدز، بما في

عاجزا عن ابتكار الترياق الناجع لهذا الداء العضال، إلا في الحدود الدنيا. وحتى ما تم التوصل إليه من العلاج المحدود تأثيرا تقف الأثمان الباهظة أمام وصوله إلى الشريحة الأعظم من المصابين.

واليوم يجتمع العديد من قادة العالم ومسؤولي الحكومات الرفيعة المستوى في مبنى الأمم المتحدة، إدراكا لمدى الخطورة التي تشكلها جائحة الإيدز. فنحن بصدد حالة طوارئ عالمية، وعلينا إيجاد الوسائل واتخاذ الإجراءات، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية المطلوبة، من أجل تجسيد إعلان الألفية، الذي ألزم فيه قادة العالم أنفسهم بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وضرورة انحساره بحلول عام ٢٠١٥، وبتقديم المساعدة الخاصة إلى الأطفال الذين أضحو أيتاما بسبب الفيروس والأمراض الوبائية الأخرى.

إن كارثة الإيدز لم تعد محصورة في البحث عن العلاج الناجع فحسب، بل يتطلب الأمر راهنا ومستقبلا وجوب المعالجات الشاملة لكافة الأضرار التي تعرض لها النسيج الاجتماعي في المجتمعات المنكوبة، وكذلك في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وحيث بلغت الخطورة حد المساس بالأوضاع الأمنية في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية وتكوين الأسرة، وعلى الاقتصاد والأمن الغذائي بشكل عام. فالإيدز قد شكل فعلا أزمة إنمائية عالمية تهدد أمن واستقرار المجتمع البشري برمته. ومن هنا تبرز أهمية أن يتبنى هذا المحفل العالمي في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة إجراءات تعبر عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، بما في ذلك ممثلو القطاع الخاص والحكومات ومؤسسات التمويل الدولي ومنظمة الأمم المتحدة كرائدة للتصدي لمحاربة الإيدز. وفي هذا السياق، فإن حكومة الجمهورية اليمنية تؤيد مساعي ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء صندوق عالمي تودع فيه الموارد في حدها الأدنى لتلبية متطلبات البلدان الأكثر حاجة لمكافحة الإيدز. وفي اعتقادنا

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ميلدريد ترويو أريستيد، رئيسة وفد هاييتي.

**السيدة أريستيد** (هاييتي) (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن رئيس جمهورية هاييتي، السيد جان - برنار أريستيد، وحكومة وشعب هاييتي، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام على افتتاحه هذه الدورة الاستثنائية تنفيذاً للقرار ١٣/٥٥ لاستعراض مشكلة الإيدز من جميع جوانبها ولتعزيز الالتزام الدولي بمكافحة هذا الوباء على جميع الجبهات.

لقد أدى هذا الوباء سلفاً إلى موت ٢١,٨ مليون شخص، منهم ١٧,٥ مليون من البالغين، و ٩ ملايين من النساء و ٤,٣ مليون من الأطفال دون سن الخامسة عشرة. والتوزيع الجغرافي للوباء يضيفه بشكل مخيف للغاية إلى الشقاء والفقر العام في العالم. وفي عالم المفارقات هذا، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن البلدان الفقيرة، التي تضررت خاصة بقسوة من وباء الإيدز، تبذل جهوداً كبيرة للغاية لبناء الديمقراطية المستدامة وتعزيز الحريات الأساسية على الرغم من كل العقبات السياسية التي تنطوي عليها في بعض الأحيان التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تواجهها، والتي لا تدع مجالاً للحريات الإنسان وتتميته.

وفي ذلك الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن الأزمة السياسية المزمدة في بلدي، هاييتي، يجري الآن حلها بدعم من منظمة البلدان الأمريكية. والفهم السياسي الجديد للحالة في هاييتي ينبغي أن يؤدي بالاجتماع الدولي إلى دعم جهود حكومتي الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والحد من الفقر ومكافحة الإيدز. وهذا الثلاثي المؤلف من الديمقراطية والفقر والإيدز يمكن أن يمثل إشارات واضحة على طريق عمل الأمم المتحدة ومشاركتها لعكس اتجاه هذا الوباء، الذي

ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وإيجاد فرص العمل للمصابين من الشباب والنساء، والقيام بالرعاية المطلوبة للأطفال.

إن قلق الجمهورية اليمينية واهتمامها الخاص بمحاربة هذا الوباء يأتيان ضمن جملة أمور، لكونها تمتلك شواطئ يسهل الإبحار منها وإليها، وعبرها تتدفق أفواج اللاجئين، وهو الأمر الذي جعل الحكومة اليمينية تخصص موارد مالية ضخمة في ظل صعوبة أوضاعها الاقتصادية العامة، وذلك من أجل اتخاذ إجراءات وقائية تمنع من انتقال الوباء وانتشاره.

إلا أنه في المحصلة الأخيرة فإن القناعة السائدة لدى حكومة بلادي هي أن عملية المواجهة الحقيقية لن تكون ناجحة إلا باعتماد مجموعة من الإجراءات على الصعيد الوطني تتعلق بمحاربة الفقر، ومحو الأمية، ونشر التعليم، وتقديم المزيد من الرعاية الصحية، والوقاية من العدوى، وتقديم الدعم والرعاية لمرضى الإيدز وأسرههم، والتأكد من سلامة الدم المنقول، ومن عدم انتقال العدوى من الأم إلى جنينها، وتوسيع نطاق شبكة الضمان الاجتماعي. وإدراكاً من الجهات ذات الاختصاص في بلادنا بأن الفئات الشبابية ذات تأثير على اتجاهات سير الوباء، فإنها تولي اهتماماً خاصاً بتوعيتهم وتنقيفهم بمخاطر هذا الوباء والعواقب الوخيمة الناتجة عن الإصابة به.

إن البشرية ببلابينا الستة تتطلع إلى هذا المحفل البالغ الأهمية ومن بينهم عشرات الملايين المصابين بهذا الفيروس وجميعهم يحدوهم الأمل بخروج هذه الدورة بنتائج ملموسة تسهم في تخفيف الآلام للمصابين وتستطيع توفير العلاج الرخيص الثمن لهم وتمسح دموع اليتامى الذين التزم زعماء العالم في قمة الألفية برعايتهم.

الفقر وفي إدارة تنفيذ برامج مكافحة الإيدز. ومع ذلك، يصعب عكس اتجاه هذا الوباء إذا لم تتوفر لدينا فيما يتجاوز قطاع الصحة الموارد اللازمة لتنفيذ الحقوق الأساسية، مثل حقوق التعليم، والحصول على المعلومات والعدالة والدخل لتغطية أبسط الاحتياجات الأساسية، والظروف المعيشية الملائمة والتنمية. ومن شأن التعزيز المؤسسي أن يعطي الدولة الوسائل اللازمة لتأخذ في الاعتبار التفاعل بين جميع هذه الجهات الفاعلة ولضمان الاتساق في أعمال مختلف الشركاء.

وختاماً، أذكر بأن الإيدز منتشر في كل مكان في العالم. والحملة ضده تمثل أعظم تحد يواجه البشرية في فجر عصر ما بعد الحداثة هذا المتمثل في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، أغتنم الفرصة لأرحب بمبادرة الأمين العام الرامية إلى إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز. وينبغي لرؤساء الدول والحكومات وأعضاء الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، أن يشعروا بالتحدي الذي يواجههم كل يوم من هذه البلوى، وينبغي لهم كل يوم أن يغتنموا الفرصة عندما تسنح لإبداء بوادر التضامن في نضالنا ضد الإيدز على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية بل وعلى المستويات الفردية. وهذه المبادرة البسيطة يمكن أن تحدث أثرها للحد من التمييز ووصمة العار المرتبطة بهذا الوباء. وشعار بلدي هو "في الاتحاد قوة"؛ وبالمثل، يمكننا بالعمل معاً أن نتغلب على الإيدز.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد موراري راج شارما، رئيس وفد نيبال.

**السيد شارما** (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إني أشيد برئيس الجمعية العامة والأمين العام على قيادتهما لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالإيدز.

يهدد التنمية والأمن الغذائي وآمال الحياة ويمثل عبئاً مدمراً على اقتصادنا.

وهايتي من بلدان منطقتنا التي ينتشر فيها الوباء انتشاراً واسعاً. فمعدل انتشاره في أمتنا يتراوح بين ٤,٥ في المائة و ٦ في المائة. ومن بين السكان البالغ عددهم ٨ ملايين نسمة، هناك حوالي ٢٦٠.٠٠٠ شخص مصاب بالإيدز. وفي ٧ أيار/مايو، قامت وزارة الصحة العامة والسكان رسمياً بإطلاق عملية لوضع خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وتظهر مشاركة الرئيس ورئيس الوزراء وحكومته في هذا النشاط التعبوي التزام الحكومة بالكفاح ضد الإيدز في هايتي. ويقع هذا الالتزام في سياق الشراكة مع القطاع الخاص في الحملة المضادة للإيدز.

والسياسات الاجتماعية للحكومة، التي تركز على الاستثمار في الفرد البشري، تشدد على تحقق النمو في تناغم مع التنمية البشرية. وتولي هذه السياسة، في جملة أمور، أهمية خاصة للعناية الصحية، في انسجام وثيق مع بناء إطار مؤسسي يمكن فيه لوزارة الصحة العامة والسكان أن تنفذ سياستها المتمثلة في إعادة تنظيم الجهاز الوطني للصحة وتحسين أدائه بتطبيق اللامركزية في المسؤوليات والخدمات. والموارد المتاحة في قطاع الصحة غير كافية، حيث أن معظم التمويل المخصص للتنمية قد جُمّد طوال سنوات عديدة. وعلى الرغم من هذه المصاعب، فإن وزارة الصحة العامة والسكان قامت، بالتعاون مع شركائها، بإنشاء برنامج وطني للإيدز يركز على الوقاية، والحد من أنواع العدوى المنقولة جنسياً غير الإيدز، وانتقال المرض من الأم إلى الطفل، وسلامة عمليات نقل الدم، وأبحاث اللقاح والعناية بالمرضى.

ويمكن للمساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية أن تساعد نوعاً ما على تيسير هذه المصاعب، ولكن تعزيز رقابة الدولة عنصر أساسي في كل المنطق المتعلق بمكافحة

الأغلبية العظمى من المصابين، يليهم في ذلك مستخدمو المخدرات عن طريق الحقن والأطفال الوارثون للإصابة عن طريق الانتقال من الأمهات إلى الأطفال.

إننا نتفق إلى حد كبير على أولويات العمل التي حددها الأمين العام في تقريره. كذلك ترحب نيبال بمبادرته لإنشاء صندوق عالمي للمساعدة في الوقاية من وباء الفيروس/الإيدز ومعالجته، وبصفة رئيسية في البلدان الفقيرة. وبالطبع يجب أن يكون تركيزنا الفوري على تخفيف آلام المصابين وجعل العقاقير في متناول أيديهم وإمكانية الحصول عليها. إلا أن الوقاية هي أملنا الأكبر ويجب أن تكون أولويتنا المطلقة من خلال تدابير سلوكية وهيكلية.

ويجب أن يكون منح المعرفة والقدرة للأشخاص المعرضين للخطر لحماية أنفسهم وإعطاء المصابين الشجاعة للخروج من حالة الإنكار والسعي للمساعدة، وكذلك تشجيع الاستثمار في البحوث لاستحداث أمصال ضد الوباء، حجر الزاوية في استراتيجية الوقاية. ويجب أن يكون إشراك ضحايا الإيدز واحترام حقوقهم الإنسانية وتزويدهم بالمعلومات والاختبارات والاستشارات جزءاً لا يتجزأ من هذه الخطة. ولا بد قبل كل شيء أن نكسر دائرة الفقر والأمية والمرض والصراع لكي نزيل العقبات الهيكلية أمام قدرتنا على هزم الوباء. فلن تهزم استراتيجية هذا المرض بدون نهج كلي كهذا.

وتحاول نيبال قصارى جهدها بمواردها وقدرتها المحدودة لمكافحة الوباء الآخذ في التزايد. والآن نقوم بتحديث الاستراتيجية الوطنية الحالية الخاصة بالوباء. ولقد أنشأنا مركزاً وطنياً للفيروس/الإيدز وخصصنا ميزانية متواضعة للأنشطة الوقائية. وتم تشكيل وحدة شرطة للحد من الاتجار بالنساء، وشنت حملة لنشر الوعي في المناطق الأكثر تعرضاً للخطر. كما انضمت منظمات حكومية إلى

إنه تحد يستلهم الاستجابة من البشر. ولقد شكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحدياً لنا بأن نوحده صفوفنا ونشن حرباً عليه. واليوم يستند العالم إلى قدر كبير جدا من الثروة والمعرفة والتكنولوجيا مما يمكننا مكافحة هذا الوباء معاً.

والوباء عشوائي بشكل مروع في مجاله ومدمر في نطاقه وتأثيره. ولقد أزهق هذا القاتل المتخفي في العقدين الماضيين أكثر من ٢١ مليون نفس بشرية وحول ١٣ مليون طفل إلى أيتام، كما أنه أصاب ٣٦ مليون شخص في كوكبنا، ٩٦ في المائة منهم في بلدان نامية. وفي وقت يخفّض العلاج بمضادات الفيروس والوعي المتزايد بالجنس الآمن معدلات الإصابة في البلدان الغنية، ينتشر هذا الوباء مثل النيران المستعرة في البلدان الفقيرة. وإذا لم يكبح جماحه فسوف يهدد التنمية الاقتصادية والترابط الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمن الغذائي لدول عديدة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بل وفي آسيا وأماكن أخرى على نحو متزايد. ومن ثم يصبح الحديث عن العمل الشامل والملموس والفعال والعاجل على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية أمراً بالغ الأهمية من أجل احتواء هذا الوباء القاتل والقضاء عليه في نهاية المطاف.

وبالرغم من أن الحالات المبلغ عنها أقل بكثير إلا أنه يقدر وجود ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ من الشباب في نيبال مصابون بالفيروس و ٢٥٠٠ يعانون من الإيدز معاناة كاملة. ويشكل الفقر والجهل جذور هذا الخطر. وتتدهور الحالة بشكل سريع، فمن وباء منخفض الانتشار إلى وباء على درجة عالية من الكثافة. في كل عام يعود من الخارج شبان فقراء يبحثون عن وظائف هناك وشابات من ضحايا الاتجار ينتهي بهن الأمر في مواخير يحملون هذا الوباء المفرغ. إنهم ينقلون الوباء على نطاق واسع وبشكل سريع ومعهم العاملون بالجنس وزبائنهم داخل البلاد. وهم إجمالاً يشكلون

لقد اتسع نطاق وباء الإيدز بآثاره الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ليصبح أكثر التحديات الصحية والأمنية خطورة في زمننا الحالي. وجاء رد الفعل الأول لسياسة الصحة النمساوية على تحدي الفيروس/الإيدز في عام ١٩٨٦ من خلال إصدار أول تشريع لها بشأن الإيدز. ويركز تشريع الإيدز فيما يخص الحقائق الوبائية المحددة للإيدز على الوقاية، مع وضع الجهود الإرشادية والإعلامية في المقدمة من أجل تجنب انتشار الإصابة. وينظم القانون، بين أمور أخرى، الإبلاغ عن حالات الإيدز، وهو ما يجب أن يتم بتكتم.

كذلك التزمت وزارة الصحة الاتحادية طوال السنوات الـ ١٥ الماضية بتوعية الجماهير بشأن الفيروس/الإيدز. وبناء عليه، تنظم إدارة الصحة حملات وطنية إعلامية عن الإيدز مع منظمات نمساوية للإغاثة من الإيدز على فترات منتظمة. ولقد تم توعية السكان عموماً والجماعات الفردية المستهدفة والأكثر عرضة للخطر معا بشأن مصادر الإصابة بالفيروس والأنماط السلوكية اللازمة لتجنب هذا المرض الذي ينتقل بالاتصال الجنسي.

وفي الوقت الحالي تركز إدارة الصحة على أنشطة إعلامية ووقائية تفصيلية ومتواصلة من خلال سبع منظمات إقليمية للإغاثة من الإيدز، انبثقت عن المنظمة النمساوية للإغاثة من الإيدز. وتدعم الحكومة الاتحادية بصفة رئيسية هذه الجمعيات الإقليمية للإغاثة من الإيدز، إلا أن الأقاليم الاتحادية وأفرادا من القطاع الخاص يدعمونها أيضا.

وفي عام ٢٠٠١، تم تخصيص مبلغ ٢,٥ مليون يورو لتنفيذ النقاط الرئيسية التالية: إجراء اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية للأشخاص الراغبين في ذلك دون إفشاء هويتهم، مع توفير أنشطة الاستشارة المتعلقة بطرق انتقال الفيروس. وتحقيقا لهذه الغاية، يولى اهتمام خاص لتوفير

منظمات غير حكومية للحد من الاتجار بالنساء وتقديم الدعم لضحاياه، وكذلك لمنع المزيد من انتشار الوباء. ونشجع أيضا القطاع الخاص على أداء دور مفيد في العملية.

وبالرغم من التزامنا، فإن الذي تمكنا من عمله هو قدر ضئيل جدا لمواجهة هذا المرض المروع على أساس مستدام. وللقيام بهذه المهمة تحتاج نيبال، وهى من أقل البلدان نمواً، المساعدة الخارجية لبناء قدراتها البشرية والمالية. لذلك ناشد المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته التي تم التعهد بها في مؤتمرات واتفاقات عالمية عديدة. وينبغي أن يعطينا مؤتمر قمة الألفية الروح الكفيلة بتنفيذ هذه المهمة النبيلة.

وباء الفيروس/الإيدز لا يحترم حدودا وطنية. ولقد مزجت العولمة بين مصائرنا فأسقطت العديد من الجدران التقليدية التي كانت تحمينا في الماضي. ولهذا السبب سيكون توحيد الصفوف لمنع الصراعات وشن الحرب على الفقر والأمية والوباء وأمراض أخرى استثمارا جيدا في مستقبلنا المشترك. العالم لديه القدرة على التأثير بشكل حقيقي. ونحن بحاجة إلى الإرادة والالتزام السياسيين لتحقيق ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن

الكلمة للسيد هوبرت هارتل، رئيس وفد النمسا ومستشار وزير الدولة فيها لشؤون الصحة.

**السيد هارتل** (النمسا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي باسم النمسا أن أعرب عن إعجابنا الشديد بالمنظمة وخالص تقديرنا لها على هذا المؤتمر العالمي ذي الأهمية البالغة. ونحن ممتنون بصفة خاصة للأمين العام كوفي عنان على استرعاء انتباه العالم إلى هذه القضية الخطيرة. واسمحوا لي أيضا أن أشكر بكل حرارة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بيتر بيبو وموظفيه على عملهم الممتاز للإعداد لهذه الدورة الاستثنائية.

ولأن الوقاية من الإيدز تحتاج إلى مفاهيم مرنة، فإن جهود الوقاية المستمرة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والتي تتيح لها مراعاة الظروف المحددة للمجموعات المستهدفة، تعتبر حجر زاوية أساسيا في برامج الوقاية من الإيدز في النمسا، وهي تبدو ناجحة بشكل عام. وفي بلد يبلغ عدد سكانه ما يزيد على ٨ ملايين نسمة، سجلت لدينا ٢٠٩٦ حالة إصابة بالإيدز منذ عام ١٩٨٥، منها ٢٦٩ ١ حالة انتهت بالوفاة. وتتراوح التقديرات الموثوق بها لعدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ حالة.

فضلا عن ذلك، تقوم إدارة الشؤون الصحية بالوزارة الاتحادية للأمن الاجتماعي والأجيال بتقييم هذه التدابير. ويتم فحص المرضى الذين يعالجون في المراكز الطبية الكبرى في النمسا، ويمكن إجراء تحليلات وبائية على أساس قاعدة بيانات مفصلة.

أما بالنسبة لأولئك الأشخاص الذين لم تصلهم التدابير الوقائية في حينها أو لم تكن ناجحة لأسباب مختلفة، فيوفر لهم نظام رعاية الصحة العامة خدمات متطورة على مدار الساعة.

والمستشفيات العامة ملزمة بصورة أساسية باستقبال أي شخص يحتاج إلى دخول المستشفى - على سبيل المثال، أي شخص تستدعي حالته البدنية أو النفسية أن يتم علاجه داخل المستشفى. وبالتالي، فليست هناك أي مشاكل ذات بال فيما يتعلق بالرعاية الطبية لمرضى الإيدز في النمسا. وتقدم هذه الرعاية الداخلية لمرضى الإيدز أساسا في أقسام متخصصة تعنى بالمرضى الخارجيين في المستشفيات الموجودة بالمناطق الحضرية الرئيسية.

ويتكفل التأمين على الصحة العامة بتسديد تكلفة نقل المرضى إلى أقسام الرعاية الخارجية، الأمر الذي أصبح

وصول سهل نسبيا إلى المراكز الاستشارية التي تهدف إلى استقبال أكبر عدد ممكن من الأشخاص. ومن ناحية أخرى، توفر الجمعيات أيضا اختبارات الالتهاب الكبدي (بي) و (سي). وتعد اجتماعات للوقاية، وبالذات في المدارس. وفي هذا الإطار، تنظم أنشطة تثقيفية للنظرء ومن يمكن نشر التوعية من خلالها، مثل المدرسين. كما أن هناك مشاريع خاصة مثل العمل الوقائي - العمل في الشوارع، والوقاية في المكان ذاته - وذلك بغية الوصول إلى المجموعات الضعيفة الأخرى إلى جانب الأطفال والمراهقين. وتجري أنشطة الاستشارة والتوعية من أجل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأسره، ولكن بدون علاج.

وتشارك الجمعيات أيضا في العديد من المشاريع التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، مثل الإيدز والتنقل، وشبكة الإيدز إنتربرايز، والإيدز في السجون، والوقاية من الإيدز في أوروبا، إلى آخره. وتقوم هذه الجمعيات أيضا بإعداد مشاريع ذاتية لأوروبا الشرقية والوسطى، مثل مشروع تثقيف النظرء للمراهقين في مولدوفا. وكذلك تقوم جمعيات الغوث من الإيدز النمساوية بإنتاج مواد إعلامية للوقاية ونشرة دورية تحمل اسم بلوسمينوس، إلى جانب تنظيم حملات إقليمية. وأقامت موقعا على الإنترنت يقدم المعلومات عن الأنشطة والتطورات والعلاج في النمسا.

وقد أدى التقدم المحرز في علاج الإيدز إلى تغيير الصورة العلاجية بشكل أساسي. فنتيجة لاستخدام مجموعة من الأدوية في العلاج، سيتحول مرض الإيدز ببطء إلى مرض مزمن، مما يؤدي إلى تغيير نطاق الأنشطة التي تقوم بها جمعيات الغوث من الإيدز. وبالإضافة إلى تعميم المعلومات الوافية والعملية، ينبغي مواصلة وتكثيف التدابير التي تلي احتياجات المجموعات المستهدفة - والتي يمكن أيضا أن تمنع التمييز ضد الأشخاص المصابين، مما يساعدهم على العودة إلى أماكن عملهم.

لذلك، ورغم ضغوط الميزانية وسياسة ضغط الإنفاق، قررت الحكومة الفيدرالية النمساوية، وفي الصدارة وزير الصحة البروفيسور فانيك، أن تقدم دعماً مالياً للأمم المتحدة من أجل مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيما في أكثر المناطق تضرراً في عالمنا، إضافة إلى الدعم غير المالي. وفي هذا السياق، يسعدني أن أبلغ الجمعية أن النمسا ستساهم بمبلغ مليون دولار في الصندوق العالمي للصحة والإيدز الذي أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، عن إنشائه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

ممكنا بفضل العلاج الحديث مجموعة من الأدوية. ومن ثم، فألى جانب تحسين نوعية الحياة للمرضى، أصبح تمويل مثل هذه الخدمات مؤمناً.

وخلاصة القول، إن النهج النمساوي في مواجهة تحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يقوم على العناصر التالية: القيادة الوطنية والإقليمية والمحلية؛ والقيادة متعددة القطاعات؛ والتعاون مع كل أطراف المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية؛ والوقاية من خلال التعليم والتوعية؛ والعلاج داخل المستشفيات وخارجها.

ومع ذلك، فإن أقل الإصابات ضرراً هي الإصابات التي لا تقع أصلاً.